تاريخ مصر المعاصر

أ.د.م/ محمد محمود حمد الدودانى

محاضرات طلاب الفرقة الرابعة

قسم الجغرافيا - كلية التربية

جامعة دمياط

المحاضرة الأولى

ثورة يوليو ١٩٥٢ والجماعات الايدلوجية

الشيوعيين

كان من المتوقع أن ينال الشيوعيون تأييد ثورة ١٩٥٢م بعد أن قاسوا في عهد فاروق مرارة الاعتقال ، فقد تعرضوا إلى حملات هستيرية من الاعتقالات أثناء حكومة الوفد الأخيرة ١٩٥٠ ــ ١٩٥٢م، فتطلق الثورة سراحهم وتتعاون معهم لتحقيق أهداف البلاد الوطنية التي هي مطلب لكافة القوى السياسية ، وإن اختلفت أساليب كل منها ورؤيتها للقضية المصرية ، أو كان لزاماً على الثورة بعد قيامها أن تقضي مفاسد العهد السالف عليها ، وتطلق سراح المعتقلين السياسيين بكافة انتماءاتهم وعلى رأسهم الشيوعيين ، فبعد قيام الثورة بيومين أصدرت قراراً بالإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين الذين زج بهم في السجون قبل ٢٣ يوليو ، إلا أنها استثنت ١٤ معتقلاً سياسياً من ذوي الميول الشيوعي المعتمدة في ذلك على تقارير البوليس السياسي التي تغالت في وصف هؤلاء الشيوعيين.

وعلى الرغم من ذلك فقد أيدت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ــ حدتو ــ الثورة لحظة قيامها إذ كان هذا أمراً طبيعياً لسببين :

أولهما : أن عضوين من الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة فيما بعد ينتميان إلى ــ حدتو ــ هما خالد محي الدين ، ويوسف صديق .

ثانيهما : أن منشورات الضباط الأحرار كانت تطبع عند ــ حدتو ــ وتكتب بأيدي الضباط المنتمين إليها .

كما ساهم في تأييد ــ حدتو ــ للثورة إفراجها عن معظم المعتقلين الشيوعيين ، وشجع هذا الموقف أيضاً ضباط الحركة على الاقتناع بأنهم لا يجابهون أي معارضة من أي اتجاه.

بينما اتخذ كل من الحزب الشيوعي المصري وطليعة العمال موقفاً متحفظاً من الثورة فبالنسبة للحزب الشيوعي المصري فقد أيد الثورة في منشوراته اليومية التي كان يصدرها ويدعو فيها إلى تآخي الشعب مع الجيش ، وإلى إطلاق الحريات والإفراج عن المسجونين السياسيين ، واستئناف الكفاح المسلح ضد المحتل ، ولكن هذا التأييد قد تحول إلى عداء سافر بعد طرد فاروق في ٢٦ يوليو ١٩٥٢م ، إذ كانوا يرون ضرورة محاكمة فاروق ، والانتقال من الملكية وإعلان الجمهورية مباشرة .

كذلك قد رأوا في اتصال الثورة بالسفارة الأمريكية يضفي عليها اتجاهاً يمينياً وهو أمر لا يقره الحزب، ولذا بادر الحزب الشيوعي بالهجوم على الثورة ، وأصدر بياناً هاجم فيه حركة الجيش تحت عنوان " الخدعة الكبرى " ، وهكذا استمر الحزب الشيوعي في مواقفه العدائية للثورة منذ هذا التاريخ ٢٦ يوليو ١٩٥٢م.

واتخذت طليعة العمال موقفاً متحفظاً من الثورة عند قيامها أيضاً للأسباب التالية :

١ . كان لدى طليعة العمال تحليل كامل بأنه سوف يحدث انقلاب عسكرياً يقوم به الملك فقد كان فاروق يتحدث في ذلك الحين عن الاستعانة بفرقة سنغالية على غرار الفرقة الباكستانية في الأردن التي لعبت دوراً في تصفية المقاومة ، فأدى بقاء الملك بعد الثورة إلى زيادة تحفظ الحزب .

٢ . أدى ارتباط طليعة العمال بالوفد إلى تحفظها حتى ترى موقف الثورة منه ، وكذلك معرفة موقف الثورة من قضية الديمقراطية.

٣ . وقوع بعض الانقلابات العسكرية في الشرق العربي وخاصة في سوريا ، وكان لكل من المخابرات الأمريكية والإنجليزية دوراً فيها .

٤ . كانت هناك صلة وثيقة بين الثورة والسفارة الأمريكية عن طريق علي صبري في الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٥٦م .

٥ . لم يقم الإنجليز بأي تحرك مضاد للثورة عند قيامها رغم وجودهم على بضعه كيلو مترات من القاهرة ، الأمر الذي أثار الشكوك ودعا إلى الانتظار وما لبثت حوادث كفر الدوار أن جاءت بعد قيام الثورة بثلاثة أسابيع لتغير من العلاقة بين الثورة و ــ حدتو ــ إلى حد ما وتقضي على التحفظ الذي كان يتجنبه كل من الحزب الشيوعي المصري وطليعة العمال وتحوله إلى عداء صريح، حيث تجمع عمال مصنع النسيج في كفر الدوار ن وطالبوا الثورة ببعض الحقوق العمالية، شجعهم في ذلك الشعارات التي أعلنتها حكومة الثورة من أنها جاءت لخدمة العمال والفلاحين، ولكن تدخلت بعض العناصر الرأسمالية وأشعلت النيران في مصنع كفر الدوار، وأشيع بأنها حركة شيوعية وعلى أثر قدوم البوليس على المصنع حدث صدام بين البوليس والعمال ، وراح ضحيته اثنان من رجال البوليس ، وانتهت هذه المظاهرة بالقبض على عمال كفر الدوار ومحاكمتهم في محكمة عسكرية برئاسة عبد المنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة والذي ينتمي إلى الشريحة الرأسمالية الذي تطوع لرئاسة المحكمة .
وحكمت على اثنين من كبار قادة العمال بالإعدام هما : مصطفي خميس، محمد البكري ، وانقسم مجلس قيادة الثورة على نفسه عند التصديق على الحكم فاعترض عليه كل من عبد الناصر ، ومحمد نجيب ، وخالد محي الدين ، ويوسف صديق ، ولما كان التصديق بالأغلبية ، وافق المجلس على الحكم لإلقاء الرعب في نفوس الشيوعيين ، وكانت هذه المحاكمة نقطة تحول في العلاقة بين الثورة والشيوعيين ككل وخاصة ــ حدتو ــ فأثار " الحكم " على العمال حفيظة كل القوى التقدمية في الداخل والخارج ووصفوا حركة الجيش بأنها حركة رجعية فاشية تربطها صلة بالولايات المتحدة ، ولكن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ــ حدتو ــ لم تغير علاقتها بالثورة بعد حادث كفر الدوار ، كما يذكر زكي مراد أحد قادة الحركة.

وسرعان ما انفرط عقد التحالف بين كل من ــ حدتو ــ ومجلس قيادة الثورة منذ أن أعلن عن تأجيل عقد المؤتمر الذي حددته اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال المنبثقة عــن ــ حدتو ــ في أيام ١٤ ، ١٥ ، ١٦ سبتمبر عام ١٩٥٢م لتشكيل الاتحاد العام لنقابات العمال.

ومما أدى إلى ازدياد التدهور في العلاقات بين الثورة وحدتو ، هو ما قامت به حكومة الثورة في ١٦ أكتوبر ١٩٥٢م بإصدار عفو عام عن المحكوم عليهم بالجرائم السياسية التي وقعت في الفترة ما بين توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦م ، و٢٣ يوليو ١٩٥٢م واستثنى الشيوعيين من تطبيق القانون باعتبارهم موجهين ضد النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

وفي ربيع وصيف ١٩٥٤م الجبهة الديمقراطية المتحدة ، والجبهة الوطنية المتحدة التي تبعت أزمة مارس ١٩٥٤م ، حيث استغل الشيوعيون الخلاف وساندوا نجيب الذي رفع شعار الديمقراطية البرلمانية في صراعه مع مجلس قيادة الثورة ، وعندما خرج عبد الناصر من الصراع منتصراً بمساعدة نقابات العمال التي كانت قد أبعدت منها العناصر الشيوعية بعد حادث كفر الدوار ، وأبعد خالد محي الدين من مجلس قيادة الثورة مما أدى إلى ازدياد معارضة الشيوعيين للثورة ، أو على اثر توقيع اتفاقية الجلاء مع بريطانيا ازدادت حملة الشيوعيين عنفاً على حكومة الثورة ، حيث كانوا قبل ذلك يفيدون في دعواتهم من التوتر السياسي الذي كان قائماً بين مصر وبريطانيا .

ومع اشتداد حركة المعارضة الشيوعية للثورة قابلتها الثورة بحملة هستيرية من الاعتقالات حيث شهدت الفترة من ١٩٥٣ – ١٩٥٦م اعتقال حوالي ثلاثة آلاف سجين سياسي من الشيوعيين فقــط بتهمة حيازة منشورات شيوعية تفضي إلى تقويض النظام القائم ومحاربة نظامه الاقتصادي كما يتبين من استقراء القضيتين رقمي ٨٧١ لسنة ١٩٥٥م ، والقضية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦م ، كذلك يتبين منها اتصال الشيوعيين بالأحزاب الشيوعية العالمية وخاصة الحزب الشيوعي الإيطالي والفرنسي والمنظمات الصهيونية العالمية.

وعلى ذلك يمكن القول أن المنظمات الشيوعية في مصر كانت تسير في فلك الشيوعية العالمية، الأمر الذي لم ترض عنه حكومة الثورة ، ويعد أبريل ١٩٥٥م أي بعد زيارة عبد الناصر إلى " باندونج" وإعلان سياسة الحياد الإيجابي كاستراتيجية سياسية لحكومة الثورة ومعارضتها للأحلاف العسكرية وخاصة حلف بغداد وارتباطها بالاتحاد السوفييتي عبر صفقة الأسلحة التشيكية في سبتمبر ١٩٥٥م، وتأميم قناة السويس في يوليو ١٩٥٦م، والهجوم الإسرائيلي البريطاني الفرنسي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦م ، تحول الشيوعيين إلى مؤيدين للثورة ، واندمجت المنظمات الشيوعية في وحــدة كبيرة أطلقت عليها الحزب الشيوعي الموحد بعد خمسة أشهر من " باندونج " الذي عاد إلى خط التأييد لحكومة الثورة ، ولكن الحزب الشيوعي المصري ظل بعيداً عن الدخول في هذه الوحدة ، كذلك ظل على موقفه المعادي لحكومة الثورة ومعه منظمة أنصار السلام وقد ظلوا على موقفهم هذا حتى أوائل ١٩٥٨م ، عندما دخلوا في الوحدة مع الحزب الشيوعي الموحد.

وخلال الفترة من أوائل ١٩٥٦م وحتى فبراير ١٩٥٨م التاريخ الذي دخل فيه الحزب الشيوعي في الوحدة مع الحزب الشيوعي الموحد ، وجهت حكومة عبد الناصر انتقادات واسعة للحزب الشيوعي المصري ، واتهم عبد الناصر الشيوعيين في أكتوبر ١٩٥٧م بعض المتطرفين من الشيوعيين بأنهم يقدمون المشكلة الاجتماعية على المشكلة القومية وتجدد الإشارة إلى أن العلاقات المصرية السوفيتية لم تمس على أثر حملة الاعتقالات التي مارستها الثورة تجاه الشيوعيين المصريين إذ أنها جرت في إطار العلاقات الدولية.

ويؤكد ذلك أنه عندما أبرمت صفقة الأسلحة التشيكية لم يشترط الاتحاد السوفييتي الإفراج عن المعتقلين الشيوعيين ، واعتبروا هذا أمراً داخلياً لا يجوز التدخل فيه ، ويؤيد ذلك أنه عندما زار شبيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفييتي مصر في يونيو ١٩٥٦م كانت تجرى محاكمة عدد من الشيوعيين وكانت شحنات الصفقة لا تزال تتدفق على الموانى المصرية.

وقد حدث تقارب بين عبد الناصر والشيوعيين في منتصف ١٩٥٦م فيما عدا الحزب الشيوعي المصري على غرار التقارب الذي حدث بينهما في أكتوبر ١٩٥٥م فقد كان يلجأ إلى التقارب معهم عندما تتوتر العلاقة بين مصر والدول الغربية وخاصة أمريكا عقب توقيع صفقة الأسلحة التشيكية وهجوم إسرائيل على غزة.

وعلى ذلك يمكن تفسير التقارب الأخير بينهما في منتصف ١٩٥٦م نتيجة تدهور العلاقات بين مصر وإنجلترا وخاصة بعد تأميم القناة ، حتى يضمن التأييد الكامل من قبل الشيوعيين في الداخل ونظرائهم في الخارج ، ولاسيما الاتحاد السوفييتي .

ويذكر أن الثورة استعانت بالشيوعيين للسفر إلى السودان لإقناع زملائهم الشيوعيين بتأييد مصر في الاستفتاء ومن أجل تحقيق ذلك أفرج عن عدد من منظمة ــ حدتو ــ للسفر إلى السودان لتحقيق هذا الهدف ، وعلى ذلك يمكن تفسير الإفراج الذي حدث لبعض المعتقلين الشيوعيين الذين أيدوا قرار عبد الناصر بتأميم القناة ، ونادوا جميع فئات الشعب بتكوين جبهة وطنية متحدة من أجل مقاومة الاستعمار.

ذلك ما هدف عبد الناصر إليه كما يبدو للباحث ، بالإضافة إلى رغبته في زيادة تأييد الاتحاد السوفييتي لمصر وخاصة بعد قرار [illegible]

مصر لا يمكن تفسير ما صرح به عبد الناصر في ٣٠ مايو ١٩٥٦م أن الاعتقال كان إجراءً تحفظياً اقتضته سلامة الدولة وحماية مصالحها العليا ، وأضاف أن عدد المعتقلين ٥٧١ سيفرج عنهم جميعاً قبل ٢٢ يونيو ١٩٥٦م، أي أن الإفراج الذي أشار عبد الناصر إليه في ٢٢ ويونيو أي قبل قرار التأميم بقرابة شهر ، وبداية أزمة السويس وتحقق لعبد الناصر ما رمى إليه من تأييد الاتحاد السوفييتي والشيوعيين في الداخل والخارج أثناء أزمة السويس وبعد انقطاعها عادت الحكومة لمناهضة الشيوعية في مصر حتى أوائل ١٩٥٨م.

يتبين مما سبق أن سياسة اعتقال الشيوعيين وخاصة عناصر الحزب الشيوعي المصري لم تتوقف خلال الفترة من ١٩٥٦م حتى ١٩٥٩م ، نظراً لمهاجمة الحزب المستمرة لسياسة عبد الناصر ، كما هاجموا فكرة الحزب الواحد ــ الاتحاد القومي ــ وطالبوا بتطبيق التعددية الحزبية ، كما تبين قضية الحزب الشيوعي المصري أن الحزب مازال يمارس نشاطاً شيوعياً مكشوفاً على الرغم من دخول بعض العناصر اليسارية مجلس الأمة ١٩٥٧م وشمل نشاطهم جميع أنحاء البلاد، واستمر عبد الناصر يندد بالاستعمار والشيوعيين لتجانس أهدافهما وذلك في الفترة من أكتوبر ١٩٥٧م وحتى فبراير ١٩٥٨م ، ولم تتوقف المحاكم العسكرية عن إرسال الشيوعيين إلى السجون.

وعلى ذلك يمكن القول أن نشاط الحزب الشيوعي المصري لم يتوقف في الفترة من ١٩٥٦م وحتى أبريل ١٩٥٨م ، وفي المقابل لم تتوقف حملات الاعتقال تجاه عناصر الحزب .

ومن ثم فإن ما رد به زكريا محي الدين وزير الداخلية على سؤالي العضو/ محمد أبو الفضل الجيزاوي بأنه لم يكن في السجون المصرية أي معتقل سياسي ــ شيوعي ــ فإن هذا الرد مخالف للحقيقة .

الاخوان المسلمين:

١- الاخوان والجيش المصري قبل ١٩٥٢ :

استطاعت جماعة الاخوان المسلمين النفاذ داخل قطاعات المجتمع المصري كافة باستثناء الجيش المصري حتى مطلع العقد الخامس من القرن الماضي، ومما شجع الجماعة على ضم عناصر الجيش ت٤٤خرج دفعة أو أكثر من الضباط المصريين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى التي دخلت الجيش عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ والتي سنحت لأفراد تلك الطبقة بالقبول في الكلية الحربية ، مما ساعد حسن البنا بالقيام بزيارة بعض وحدات الجيش في المناسبات الدينية كذكرى الهجرة النبوية والمولد النبوي ويتحدث إليهم فيها عن الإسلام .

جاء الاتصال الأول بين حسن البنا – مرشد الجماعة ومؤسسها – وضابط سلاح الإشارة محمد أنور السادات، وتوالت الاتصالات التي أدت إلى التقاء السادات بعزيز علي المصري – رئيس الأركان المتقاعد ذي النزعة الوطنية والذي اقالته بريطانيا ١٩٤٠ – و أنها شجعت البنا على التقدم على أساس من خططه الخاصة على طريق النشاط الثوري السري، في الوقت نفسه لم ينضم السادات إلى جماعة الاخوان .

على ما يبدو أن الجماعة قصدت الاتصال بعزيز علي المصري على اعتبار أنه كان يمثل أيقونة لتيارا ثوريا في الجيش وبخاصة بعد حادث سقوط الطائرة في أبريل ١٩٤١ والتي كانت تقله مع الضابطين حسين ذو الفقار صبري وعبد المنعم عبد الرؤوف الذي اقتنع بفكر الجماعة وحل محل السادات كحلقة وصل بين الإخوان والجيش فلقد اقترح على البنا في أول لقاء جمع بينهما تكوين نواة تنبت منها خلايا تعم كل وحدات الجيش المصري فاستحسن حسن البنا ذلك الكلام وقال له: " إن أخاك الصاغ محمود لبيب سيعينك على تحقيق هذه الفكرة، وسيكون المشرف على تكوين هذه المجموعة" .

تكاتف محمود لبيب مع عبدالمنعم عبد الرؤوف في تجنيد أفراد الجيش للانضمام للجماعة . واستطاع عبد المنعم عبد الرؤوف دعوة مجموعة من ضباط الجيش لحضور درس الثلاثاء بالمركز العام للإخوان المسلمين بالملابس المدنية ، مثل : جمال عبد الناصر، حسين أحمد حمودة ، كمال الدين حسين، سعد توفيق ، صلاح الدين خليفة ، وخالد محيي الدين وهكذا أصبح عددهم بحلول عام ١٩٤٤ سبعة أفراد وكان لهم اجتماع اسبوعي في منزل أحدهم بإشراف الصاغ محمود لبيب الذي لم يتغيب عن هذه الاجتماعات إلا نادرًا وكانوا يدفعون الاشتراكات وينتظمون في حضور تلك الدروس بالمركز العام للإخوان المسلمين ثم أخذ عدد هؤلاء الضباط يتزايد وفي مستهل عام ١٩٤٦ ذهب الضباط السبعة الأوائل لأخذ البيعة منهم على يد رئيس النظام الخاص في ذلك الوقت عبد الرحمن السند ، وصار هؤلاء الضباط يدربون الشباب من الإخوان المسلمين .

شكل الضباط السبعة خلية سرية في الجيش و ظلت تعمل سرا طيلة أربع سنوات بدءا من عام ١٩٤٤ حتى ١٩٤٨ لضم أكبر عدد ممكن من الضباط إلى صفوف هذا التنظيم السري الذى اتسع نطاقه وكون خلايا جديدة فرعية منبثقة من الخلية الرئيسية فشكل كل فرد من أفراد الخلية الرئيسية خلية فرعية، وكل خلية فرعية لا تزيد عن سبعة أفراد واتفقوا على ألا يخطر أي واحد منهم الأخرين بأسماء المنضمين معه في هذه الخلايا السرية مراعاة لأمن الحركة .

على أية حال توإلى ضم ضباط الجيش إلى الجماعة حتى أصبحوا على مقربة من مكتب الارشاد ونالوا ثقة مرشد الجماعة فتشير أحد المصادر بأن حسن البنا قد أوصى قبل اغتياله بأن يكون جمال عبد الناصر هو الخيار الثاني لتقلد منصب المرشد العام للجماعة في حالة غياب عبد الرحمن السند .

وتجدر الاشارة إلى ان الاتصال الأول للبيب بجمال عبد الناصر في صيف ١٩٤٤ في جزيرة الشاي بحديقة الحيوانات بالجيزة ، وتحدث لبيب عن التحرير وعن الحاجة الشديدة لأن يبدأ الجيش في القيام بدور نشط في قضايا الأمة ، و أن يعمل على تخليصها من ورطتها وتناثر في سياق مناقشته لقضايا البلاد بضعة ملاحظات حول الحاجة إلى " الإيمان " وحول " تنظمينا " ، وسأله ناصر عن معنى ذلك من الوجهة العملية فكانت الإجابة :" لنبدأ في تنظيم تلك المجموعة بما تعتقده من بين مجموعات الجيش بحيث نكون منظمين نحن أيضا عندما يحين الموعد ، ليصبح من المستحيل على أعدائنا أن

ولقد انضم إلى عبد الناصر ضباط أخرون داخل الجيش، وكان عبد الناصر و خلاياه على اتصال بباقي الخلايا الأخرى ، ومن هذه الخلايا واحدة كان يقودها رشاد مهنا انضم بها إلي خلية ناصر لتشكل معا نواة الضباط الأحرار وكان من الواضح أن هؤلاء الضباط ابدو تعاطفا مع جماعة الإخوان وإن لم يكن قويا للدرجة التي يوصف بها عادة إن لم يكن قد انضم إلى عضويتها ومن الأعضاء الجدد المهمين الذين انضموا للجماعة كان هناك حسين الشافعي .

يتبين مما سبق أن الرجل الأول – جمال عبد الناصر– في تنظيم الضباط الأحرار والذي رأس الجمعية التأسيسية للتنظيم فترتين متتالين ١٩٥٠ –١٩٥٢ كان على اتصال دائم بالإخوان المسلمين منذ ١٩٤٢ وحتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سواء كان عضوا في الجماعة حسب ما أوردته بعض المصادر أم لا .

والجدير بالذكر أنه في بداية ١٩٤٠ عندما شكل قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي تنظيمًا سريًا بين ضباط سلاح الطيران الذي اتصل بحسن البنا ١٩٤٢ بهدف معرفة مدى استعدادهم للمشاركة وخدمة التنظيم الذي تشكل في الجيش من بعض الضباط مثل : حسن عزت ووجيه أباظة و أنور السادات ، والذي قصد تدمير المصالح البريطانية في مصر ومقاومة الاحتلال البريطاني ، وقد رحب حسن البنا بذلك ولكنه اقترح ادماج التنظيمين في بعضهما أي التنظيم الخاص بعبد اللطيف البغدادي مع التنظيم الخاص بالإخوان المسلمين ، وقد برر هذا الاقتراح بقوله : " إن لديه الجنود وهم الأعضاء المنضمون للجمعية وكان يقدر عددهم بما يقرب من ربع مليون عضو في ذلك الحين ، وأنه في حاجة إلى القادة القادرين على قيادة هؤلاء الجنود، و أوضح أن ضباط تنظيم عبد اللطيف البغدادي سيكونون هم القادة المطلوبين لهذا الغرض " ، وقد علق عبد اللطيف على ذلك بقوله : " وربما يكون هذا العدد من الأعضاء الذي ذكره لنا فيه مغالاة بغرض التأثير علينا ، ولكنني لم اتفق مع البنا على فكرة الإدماج خوفا من أن تذوب منظمتنا وهي في بداية اعدادها داخل منظمة الاخوان ، كما أن الاندماج سيمكنهم من التسلل داخل الجيش ويسهل عليهم بعد ذلك الاستيلاء على السلطة في البلاد، وكان قد اتضح لنا هذا الهدف الذي يرمون إليه من حديث حسن البنا معنا عندما قال : "إننا ندعو إلى الدين لغرض سياسي نأمل تحقيقه ولسنا مشايخ طرق" ، ورغم أننا اعترضنا على فكرة الإدماج التي تقدم بها إلا أنه قبل التعاون معنا في الحدود التي اتفقنا عليها وهي المساندة في إعاقة تقهقر الجيش البريطاني عند انسحابه ، وربما يكون قد قبل هذا التعاون على أمل أن يحقق الفكرة التي اقترحها علينا مع مرور الوقت" .

يتبين مما سبق ان الجماعة ارادت احتواء خليه عبد اللطيف البغدادى للهيمنه والسيطرة والتوجيه عليها لاذابتها في تنظيمها والاستفاده منها وبخاصة للتدريب افراد الجماعه عسكريا لا سيما ان التنظيم السرى الخاص بالجماعه قد تاسس قبل ذلك بعامين ، وقد اثبتت الاحداث فيما بعد ما ذكره عبد اللطيف البغداى .

وفي الحقيقة لم يكن عبد الناصر عضوا في جماعة الإخوان فحسب وإنما كان علي مقربة من التنظيمات السياسية الأخرى داخل الجيش وخارجه وذلك كما أوردته المصادر الأخرى فذكرت أنه : " منذ شرع جمال عبد الناصر في تكوين تنظيم الضباط الأحرار داخل صفوف الجيش لم يكن في غيبة عن التشكيلات السياسية الأخرى الموجودة " .

ولقد ازداد التعاون بين الاخوان و ضباط الجيش أثناء حرب فلسطين ، فقام بعض ضباط الجيش بتدريب المتطوعين في المعسكرات مثل معسكر الهايكستب خارج القاهرة ولقد رحب الإخوان بذلك و بدأت حركة التطوع عن طريق المركز العام للإخوان المسلمين و كان يشرف على تنظيم حركة التطوع الصاغ محمود لبيب ، فكان من بين الضباط المتطوعين كمال الدين حسين وعبد المنعم عبد الرؤوف و مصطفي صدقي ... إلخ تحت قيادة البكباشي أحمد عبد العزيز .

استشعر بعض ضباط الجيش في الفترة(١٩٤٥ – ١٩٤٩) ضرورة الانفصال عن جماعة الاخوان، مدفوعين بعدة عوامل متباينة اعتبرها ضباط الجيش معيبة بالنسبة للجماعة وبخاصة مكتب الارشاد ورئيسه ، ويمكن تناولها فيما يلي .

أثارت ديكتاتورية حسن البنا في مكتب الارشاد وعما إذا كان يحكم بالمكتب أم في المكتب وقد برهنت قضية " عبد الحكيم عابدين " على ذلك ، و انحياز البنا إلى صهره عبد الحكيم عابدين ومما ذلك تلك الشكوك استقالة إبراهيم حسن– عضو مكتب الارشاد التي أتبعت ذلك ، كذلك فإن طرد أحمد السكري بكل ما أوحي به من شبهة قد جسدت ديكتاتورية في مكتب الارشاد بقيادة حسن البنا في التخلص من خصومه في داخل الجماعة ، وكذا تأييد جماعة الإخوان القصر وحكومات الأقلية وخاصة حكومة صدقي باشا ١٩٤٦ ، والذي نتج عنه بعض الاضطراب في صفوف الجماعة وتقديم البعض لاستقالتهم منها ، وفي هذا الصدد يذكر السادات أنه : " في فبراير ١٩٤٦ – مثلا – وقعت حوادث الجامعة المشهورة فأثارت حماسة الضباط للحركة الشعبية وحقدهم على السلطة ،وفي خلال الأيام التي تلت هذه الحركة وقعت المهادنة بين صدقي وجماعة الإخوان المسلمين ، فأيدت هذه المهادنة دعوتنا إلى عدم الارتباط بأية جماعة خارج نطاق الجيش ، إذ وضح في أثنائها التناقض بين ضباط الجيش الذين كانوا كأفراد على صلة بالإخوان المسلمين ، و بين جماعة الإخوان كجماعة لها سياستها التي أوحت لها في ظرف من الظروف أن تهادن حكومة صدقي ضد حركة الشعب " .

ولكي يجد صدقي تأييد شعبيا لحكومته حاول استمالة بعض التنظيمات المعادية للشيوعية، فزار مركز الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين، ورأى أن اعتماده عليها هو خير ما يفتت الوحدة التي ظهرت آنذاك، ورأى أن يستغل موقفها التقليدي المعادي للوفد وللتنظيمات الشيوعية والشباب التقدمي، وقد بادر الاخوان بتأييد صدقي عند مجيئه للحكم، ولاسيَّما بعد أن اتصل صدقي بالشيخ حسن البنا، وكاشفه باتجاه النية إلى اختياره لرئاسة وزارة غير حزبية لمفاوضة بريطانيا ، وقد صارحه البنا بقوله: "أن ما شاع بين الناس عن تاريخك السياسي قد يبعث على النفور منك ولكننا مقيدون بقوله تعالى: "ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا" فسنستمع إليك ونزن ما تقول بميزان دعوتنا "، وقد شاع في الأوساط العامة آنذاك أن وزارة صدقي مؤيدة من الإخوان المسلمين، نظرا لمجموعة التسهيلات التي حصل عليها البنا من صدقي و قد شجعته على مساندة صدقي ، ومن بين هذه التسهيلات : ترخيص بإصدار الصحيفة الرسمية للجماعة (جريدة الإخوان المسلمين) التي بدأت تصدر منذ مايو ١٩٤٦ ، امتيازات في شراء ورق الطباعة بالاسعار الرسمية والتي تعني توفير من ٢٠ إلى ٣٠ % من أسعار السوق السوداء، امتيازات مخصصة للجوالة (استخدام الزي القومي الذي يتم شراؤه بسعر مخفض ، واستخدام المعسكرات) و التسهيلات الحكومية ، و منحها قطعا من الأرض لإقامة المباني اللازمة في المناطق الريفية ، كذلك كان واضحا أن تعين محمد حسن العشماوي – الذي دعا منذ وقت طويل إلى إقرار التعليم الديني في المدارس المدنية ، و الصديق المخلص للجماعة – في منصب وزير التعليم (المعارف) في حكومة صدقي قد جاء منسجما مع نفس السياق من الأحداث. أما (الاعانة) المالية فالأرجح أنها لم توجه للجماعة على نحو مباشر وإنما تم تمريرها من خلال وزارتي التعليم والشئون الاجتماعية بوصفها مساهمات أو إعانات حكومية مشروعة للخدمات التعليمية والاجتماعية والخيرية للجماعة .

ولقد اتسمت علاقة الإخوان مع الضباط بالحساسية من جانب الضباط على الاقل ، ففجأة وجد الإخوان أنفسهم أمام كنز من الضباط المستعدين لعمل أي شيء من أجل الوطن، لكن هؤلاء الضباط لم يكونوا على ذات الدرجة من الولاء للجماعة، فمثلا : صلاح خليفة وحسين حمودة كانا من الإخوان قلبا وقالبا ، أما الآخرون فكانوا مجرد عناصر تبحث عن طريق ، ليسوا ضد الإخوان ، بل هم معهم لكن ليس معهم بالكامل ، فعبد الناصر مثلا كان يعتقد أن الإخوان يريدون استغلال الضباط كضباط ليكونوا أداة في أيديهم و تعطيهم مكانة سياسية بوجود نفوذ لهم في الجيش لكنهم لن يقدموا شيئا للقضية الوطنية ، و كان عبد الناصر يلح في الاجتماعات التي كان يحضرها مع الجماعة : " إذا كان لديكم نصف مليون عضو وأربعة آلاف شعبة فلماذا لا نبدأ بعمليات ضرب ضد الاحتلال ، ومظاهرات وتحركات جماهيرية ؟ " .

كما كان هناك سببا أخر ربما يعد سببا جوهريا في فك الارتباط بين معظم الضباط والجماعة يكمن في القبض على عبد الناصر بعد عودة الجيش من فلسطين في يونيو ١٩٤٩ في اطار حملة التطهير التي شنها ابراهيم عبد الهادي – رئيس الوزراء – لأعضاء جماعة الاخوان المنحلة في ديسمبر ١٩٤٨ وذلك بعد عودة ناصر من حصار الفالوجة بواسطة عثمان المهدي – رئيس أركان الجيش المصري – وحقق معه إبراهيم عبد الهادي بنفسه، و سأله عن علاقته بالإخوان المسلمين، ففي عبد الناصر وجود أي علاقة له بهم خوفا من القضاء على الضباط ، على إثر ذلك شكل عبد الناصر تنظيم الضباط الأحرار من مختلف الانتماءات السياسية في الجيش حتى لا يثار حوله أي شكوك .

أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى خروج معظم ضباط الجيش من جماعة الإخوان، كما فرضت حرب فلسطين على ضباط الجيش رؤية جديدة وهي اكتشاف أن أسباب الفساد ترجع إلى الملك وقوات الاحتلال واتفقوا على أن يشكلوا تنظيما لا يكون مرتبط بحزب أو هيئة خارجية لذا فقد ابتعدوا عن تنظيم الاخوان اقتناعا منهم بأن يكون تنظيم الجيش مستقلا عن الأحزاب والجمعيات وشكلوا تنظيم الضباط الأحرار .

ويذكر أنه بعد عودة عبد الناصر من حرب فلسطين ، و علمه بما جاء في وصية حسن البنا من أنه يرشحه لتولي المسؤولية في حركة الإخوان المسلمين بعد غيابه هو وعبد الرحمن السند ، كان عليه أن يجتمع بالضابطين الأخرين اللذين حضروا معه البيعة لحسن البنا ليشاورهم في الأمر، و هما عبد المنعم عبد الرؤوف وأبو المكارم عبد الحي ، و أطلعهما على ما جاء في الوصية ، خاصة ما جاء فيها متعلقا بضرورة الاسراع للقيام بحركة التغيير وقال لهما : " إنه لا سبيل أمامهم للإسراع بحركة التغيير إلا بالتلاحم مع الحركات السرية الأخرى داخل صفوف الجيش ، فالمهمة أثقل من أن يتحملها تنظيم واحد وهي أكبر من هيءقدرة أي تنظيم على حدة، بينما لو استطاعوا التوحد والاندماج في التنظيمات الأخرى أمكنهم القيام بالمهمة بنجاح وعلى وجه السرعة، على أن يكون زمام الأمور بأيدي ضباط الجيش " ، و قد وافق أبو المكارم عبد الحي على ما قاله عبد الناصر، أما عبد المنعم عبد الرؤوف فقد رفض ذلك قائلا أنه : " لا يمكن أن يضع يده إلا في أيد متوضئة " وأنه أقسم يمين الولاء للعمل للمصحف ، وأنه لا يمكن الوصول إلى الغاية النبيلة إلا بالوسيلة النبيلة ، وبالتالي فإنه لن يضع يده في أيد الشيوعيين أو غيرهم ممن لا ينتمون إلى الإخوان المسلمين .

وعليه انفصل الضباط الأحرار عن جماعة الإخوان في عام ١٩٤٨م بعد أن أقنع رئيسه محمود لبيب بالانضمام إلى الثورة واستقلالها عن الجماعة في كثير من أمورها الخاصة على أن يكون هناك التقاء في الأهداف .

يتبين مما سبق أن عبد الناصر قد فضل العمل مع أي تنظيم خارج وداخل صفوف الجيش بغرض كسب تأييدا شعبيا من وراء التعاون معها لا سيما جماعة الإخوان ففي ديسمبر ١٩٥٠ قيل أن الملك نفسه تلقي تقريرًا في يفيد بأن ٣٣ % من ضباط جيشه تربطهم صلات بجماعة الإخوان .وقد أدي الانكشاف الوشيك لخطة الضباط إلى مزيد من التقارب بين المجموعتين . واحتسابا لأسوأ الاحتمالات، قام ناصر بترتيبات سرية لنقل مخزون الأسلحة لجري إخفاؤه في عزبة محمد العشماوي والد صديقه الحميم حسن العشماوي أحد أعضاء الجماعة وقبل وقت قصير من قيام الثورة، قام الضباط الأحرار مرة أخرى بتسليح وتدريب المتطوعين لكتائب التحرير- وغالبهم من الإخوان- وهي الكتائب التي أرسلت لمنطقة القناة. وكانت الإسماعيلية هي المقر المركزي لهذا النشاط، وكان الشيخ محمد فرغلي رئيس شعبة الإسماعيلية هو أداة الاتصال الأساسية .

وفي أوأخر عام ١٩٥١ عاد مرة أخرى نشاط الاخوان المسلمين داخل الجيش بالارتباط على تنفيذ فكرة التغيير، وفي خارج الجيش بعد حكم القضاء بعودة الجماعة للممارسة نشاطها مرة أخرى والغاء قرار الحل الصادر في التاسع من ديسمبر ١٩٤٨ فاستؤنفت اللقاءات بين مجموعة من ضباط الجيش والإخوان و قد عمقت الصلة بينهما العمليات الفدائية في قناة السويس التي قام بها كل من الاخوان والضباط فكان الضباط الأحرار يمدون الإخوان بالأسلحة والذخيرة التي كانوا يحصلون عليها من وحدات الجيش، كما كانوا على فترات مختلفة يتدارسون أمر هذا التغيير من القضاء على الفساد في البلاد والتخلص من الاستعمار وأعوانه، والاطاحة بالملك فاروق واصلاح الحالة الاجتماعية وتحرير اقتصاد البلاد من أيدي المستعمر واقامة حياة نيابية سليمة تقوم على دعامتها مبادئ الحق و العدل والمساواة، ووضعت هذه المجموعة كل الخطوط العريضة لأوجه التغيير في كيفية الحكم واحتمال تدخل الدول الأجنبية ويبحثوا كل ذلك بالتفصيل .

قدم كلا من عبد الناصرو مجموعة الاخوان المسلمين أثناء اجتماعاتهما قبيل الثورة هدفهما من التغيير المنشود فبلور الأول غايته من الانقلاب في ثلاثة أمور:

- اصلاح النظام السياسي بإرساء قواعد حكم نيابي سليم .
- تطهير الجيش وأجهزة الدولة من عملاء الملك فاروق وعناصر الفساد .
- والقيام باصلاح اجتماعي واقتصادي شامل .

بينما بلور الثاني (الاخوان المسلمون) رؤيتهم التي تتلخص في أن مبادئ الاسلام هي الأساس الوحيد الصالح لحكم مصر ولعلاج الجوانب السياسية والاقتصادية والإجتماعية، وأقر عبد الناصر ذلك ، وأكد تمسكه بالإسلام أساسا للتغيير المنشود وأن هدفه الإسلام إلا أنه قال : " إن المصلحة عدم المجاهرة بذلك في بادئ الأمر ولكن تؤخذ الأمور تدريجيا حتى لا يحارب أعداء الإسلام الحركة في أول عهدها "

وفي هذا الاجتماع نوقش احتمالات التدخل الأجنبي واتجه التفكير إلى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا واحتمال تدخلهما ، فذكر عبد الناصر بأن الولايات المتحدة لن تقف في صف الملك فاروق إذا حدث الانقلاب ، بل إنها تؤيد أي ثورة أو انقلاب يطيح به ، وكانت التقارير الأمريكية في تلك الفترة تجمع على أن نار ثورة اجتماعية على وشك الاشتعال في مصر ومن هنا جاء الاتجاه الأمريكي لتأييد الضباط الأحرار والعمل على مساندة النظام الجديد باعتباره البديل الوحيد لثورة اجتماعية شيوعية وباعتبارهم أيضا الأمل لإقامة نظام يرعى المصالح الأمريكية ويقوم بتسويق مشروعاتها الاستراتيجية في العالم العربي وخاصة أن التقارير الأمريكية عن الضباط كانت تؤكد أنهم موالون للغرب معادون للشيوعية .

فهم الإخوان أن عبد الناصر قد بنى رأيه على معلومات استطاع بعض زملاؤه الحصول عليها من خلال صداقة مع أحد المسؤولين في السفارة الأمريكية ، في الوقت ذاته أخبر عبد الناصر المجتمعون أنه ليس لديه معلومات عن سياسة إنجلترا أو موقفها في هذا الشأن فرد عليه الإخوان أن موقف بريطانيا لن يختلف عن موقف أمريكا وقد فوجئ عبد الناصر تمامة بهذا القول وأبدى دهشته من هذه المعلومات وكيف حصل عليها الإخوان ، وسأل عن مصدرها وألح في التأكد من صحتها مرة ثانية.

على إثر اجتماع عبد الناصر ومجموعة الضباط بمجموعة الإخوان نقلت مجموعة الإخوان ما دار في اجتماعهما إلى المرشد حسن الهضيبي الذي طالب بضرورة تطبيق عدة أهداف عند نجاح حركة الجيش منها :

١- التطهير الشامل (تنفيذ قانون الكسب الحرام، محاكمة من أساء استخدام السلطة في العهد الملكي، إعادة التحقيق في بعض القضايا مثل قضية مقتل حسن البنا، إلغاء الأحكام العرفية).

٢- التطهير الخلقي (إلغاء القمار والخمر .....إلخ) .

٣- الإصلاح الدستوري (عقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد).

٤- الإصلاح الاجتماعي (تحديد الملكيات الزراعية ، استكمال التشريعات العمالية .....إلخ) .

٥- الإصلاح الاقتصادي (تمصير البنك الأهلي ، تصنيع البلاد .....إلخ) .

على أية حال استمر المشاورات والتعاون قائما بين الطرفين حتى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ والدليل على ذلك أن الضباط الأحرار أبلغوا صالح أبو رقيق –عضو مكتب الإرشاد – بتفاصيل العملية قبل حدوثها ، مما جعل الاخوان يحرسون بعض المواقع الحيوية صباح الحركة ، ويذهب فريق منهم إلى طريق السويس خوفا من تدخل بريطاني .

يتبين مما سبق أنه كان هناك ارتباطا بين الإخوان وضباط الجيش كان بعضهم أعضاء في الجماعة بدا واضحا منذ مطلع أربعينيات القرن العشرين ، واكتنف هذه العلاقة شيئا من الغموض حرص كل منهما على بقاء هذه العلاقة قائمة ، وبخاصة بعد حرب فلسطين وما شاب الجماعة من علامات استفهام أثارت استهجان بعض ضباط الجيش وعلى رأسهم جمال عبد الناصر ومع انفراط عقد التحالف بينهما إلا أن الطرفين اتفقا على معظم القضايا الوطنية حتى قيام الثوة .

المحاضرة الثانية
الاخوان وقيام الثورة

تحرك الجيش المصري بقيادة تنظيم الضباط الأحرار في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ لتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية التي عانت منها مصر قبل هذا التاريخ ، وتذكر بعض مصادر الإخوان أن حركة الجيش تأخر موعد قيامها يوما في انتظار موافقة المرشد حسن الهضيبي الذي ذهب نفر من الإخوان إلى الإسكندرية للحصول على موافقته ، بينما تشير احدى المصادر بأنه كان هناك اتفاق بين الطرفين حول تحديد ميعاد قيام الحركة والدور الذي يمكن أن يلعبه الإخوان يوم الثورة وحاول مخطط الاتفاق هذا أن يتحرى كل الإمكانات المحتملة التي يمكن فيها استخدام جيش مدني جيد الانضباط والتدريب تتلخص في الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : تتمثل في أن يتعهد الإخوان بحماية الأجانب والمنشآت الأجنبية (بما في ذلك مراكز للنشاط التجاري والدبلوماسي، وبيوت الأقليات، الكنائس، أماكن عبادة اليهود ، والمراكز الاستراتيجية للمواصلات بالمدينة) وكان القصد من ذلك إحباط أيّة محاولات من قبل أي مجموعة لاستغلال الاضطراب المتوقع في ذلك اليوم .

ثانيا ، كان على الجماعة أن تنشئ شبكة من المخابرات حول تحركات المصريين المشتبه فيهم ثم يأتي بعد ذلك في حالة عدم كفاية الحماس الشعبي لحركة الجيش ، أن تبادر الجماعة إلى ملء الشوارع لتشعل حماسها ولتعلن التأييد الشعبي الفوري للانقلاب .

ثالثًا : في حالة فشل البوليس في التعاون مع الجيش، ستبعث الجماعة بجوالتها للانضمام لأي معركة قد تقع ، ولتساعد في المحافظة على النظام والأمن .

رابعًا : إذا ما فشلت الحركة– رغم كل إجراءات الوقاية والحذر– فسيكون على الإخوان أن يساعدوا في حماية الضباط الأحرار وتوفير سبل الهرب لهم ، ومن المفترض أن هذه الإمكانية الأخيرة كانت المسئولية الأساسية لحسن العشماوي .

وأخيرا: التصدي لأي تدخل بريطاني محتمل الوقوع، ولقد قيل أن صلاح شادي زودهم بالسلاح وطلب منهم أن يضع في مواضع استراتيجية على الطريق من السويس أفرادًا في زي مدني، حتى لا يثيروا أية شبهات) مجهزين بالعتاد وبالأوامر بالتحرش والتصدي لأي عودة محتملة من جانب القوات البريطانية من القناة لاحتلال العاصمة.) .

وكان ضروريًا ألا يعلم بأمر الخطة ككل إلا عدد قليل من الأعضاء، وذلك ما حدث بالفعل ، حيث أن ثلاث أشخاص بارزة من الاخوان كانوا على علم بالموعد والتفاصيل السابق ذكرها وهم : ضابط البوليس صلاح شادي – العضو القيادي للتنظيم الخاص للإخوان – ، حسن عشماوي الذي أخفي الأسلحة في عزبة والده ١٩٥٠ ، وعبد الرحمن السند – رئيس الجهاز الخاص للإخوان – .

نفذت الخطة كما اتفق عليها وأوردتها الصحافة المصرية في الأيام التي تلت الثورة تنفيذها وفي الوقت ذاته نفي فيه حسن الهضيبي أي علاقة للإخوان بحركة الجيش خوفا من تكالب الدول الاستعمارية للقضاء على الثورة إذا علموا بعلاقة الإخوان بها فأدلى بتصريح ذكر فيه قائلا : " ليست هناك صلات سابقة بين الجيش والإخوان المسلمين " .

وانتظار لما تسفر عنه الأحداث وحتى تتأكد الجماعة من استقرار الأوضاع ونجاح الحركة تمهلت الجماعة في تأييدها فلم تعلن رسميا عن هذا التأييد إلا في الأول من أغسطس وأملوا بأن تقوم حركة الجيش بإصلاح ما أفسده العهد السالف، وفي اليوم التالي أصدروا بيانا أسموه التطهير الشامل الكامل طالبوا فيه بعزل الملك فاروق وإبعاد كل من شاركوه في إفساد الحكم وهاجموا الحياة النيابية السابقة هجوما شديدا وأعلنوا أن التجارب الدستورية التي سلفت بدون استثناء " لم تقدم نيابة صالحة ولا تمثيلا صحيحا "، وأن الحياة البرلمانية " في كافة العهود الحزبية انتهت إلى أن اصبحت أداة تعطي شهوات الحكام ومظالم السلطان صيغة قانونية " ، ومع أنهم طالبوا بإلغاء الأحكام العرفية وسائر القوانين الرجعية المنافية للحريات إلا أنهم اعتبروا دستور ١٩٢٣ " لا وجود له من ناحية الواقع ولا من ناحية الفقه " وطالبوا بإسقاطه والمسارعة بعقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد " يستمد مبادئ الاسلام الرشيدة في كافة شؤون الحياه .

وقد تصور الإخوان أن هذه الثورة قامت لحسابهم وأنهم سوف يحققون من خلالها التغيير المنشود، و يرجع السبب في هذا التصور إلى أنهم اشتركوا في قيامها على نحو لم يسبق له مثيل في أي انقلاب من انقلابات القصر وهذا ما دعاهم إلى معارضة عودة البرلمان الوفدي الأخير تلك الفكرة التي كانت مطروحة على بساط البحث في الأيام الأولى بعد الثورة ، و تفويت تلك الفرصة النادرة لنقل السلطة سريعا إلى أيدي ممثلي الشعب ، قبل أن تخلب لب الضباط و يعضوا عليها بالنواجذ وهو ما حدث بالفعل .

وجاء التأييد الأكبر والأقوى للثورة في مطلع أغسطس ١٩٥٢ على لسان سيد قطب الذي كان من أكثر الأشخاص تأييدا للثورة واصفا إياها بأنها أعظم انقلاب في تاريخ مصر الحديثة على الإطلاق، وقد وصفه بعض الكتاب حينها بـــــ" ميرابو الثورة المصري " ، كما اختير قطب مستشارا لمجلس قيادة الثورة للشؤون الثقافية والعمالية وكان هو المدني الوحيد الذي يحق له حضور بعض جلسات مجلس قيادة الثورة .

وهاجم سيد قطب الداعين لعودة الجيش إلى الثكنات واستئناف الحياة الدستورية في مصر بعد الثورة في مقال له في جريدة الأخبار في الثامن من أغسطس ١٩٥٢ ، قال فيه مخاطبا محمد نجيب والضباط :" أيها البطل، أيها الأبطال، إن الوقت لم يحن بعد كي تعودوا إلي الثكنات، إن حركة التطهير الحقيقية لم تبدأ بعد ، وهي في حاجة إلي خطوات حاسمة لا إلى أنصاف الحلول وأرباعها" .

وبعد ذلك بفترة قصيرة كتب سيد قطب على صفحات مجلة الرسالة مقالا حيّا فيه ثورة الجيش وهاجم أنصار العهد الفائت من الوزراء والرأسماليين والإقطاعيين ، ونفي أن تكون الثورة لحساب هيئة أو حزب وإنما هي لحساب الشعب وخدمته .

وفي محاولة منها لتوثيق الصلة بينها وبين الإخوان ، أعادت الثورة التحقيق في مقتل حسن البنا المرشد العام السابق لجماعة الإخوان ، فأولى التهم التي وجهتها حركة الجيش لإبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء السابق أنه هيئ لأعوانه الأسباب التي يسرت قتل حسن البنا في عام ١٩٤٩م، كما طلبت من علي ماهر رئيس الوزراء أن يصدر عفوا عن المعتقلين والمسجونين السياسيين وفي مقدمتهم الإخوان ، كما عينت حركة الجيش الضابط رشاد مهنا عضو الجماعة في لجنة الوصاية على الملك ، كما أصدر مجلس قيادة الثورة أمره بحفظ التحقيق في بعض القضايا التي لم يفصل فيها كقضية الأوكار ،وأفرجت عن المعتقلين السياسيين في ٣ أكتوبر ١٩٥٢م وكان أغلبهم من الجماعة مثل المتهمين السياسيين في قضية مقتل النقراشي ومقتل الخازندار وقضية قنابل الخديوية وقضية سيارة الجيب، وكذا ألغت حركة الجيش اتحاد الطلاب الذي أدى إلى زيادة التقارب والذي ضيع على حركة الجيش الكثير من التأييد الجامعي ، وأوجد العداوة التقليدية نحو الإخوان المسلمين من قبل كلا من الطلبة الوفديين والشيوعيين .

وفي هذا السياق زار محمد نجيب وجمال عبد الناصر ضريح البنا في الثالث عشر من فبراير 1953 ، وتم تعيين البهي الخولي احد أعضاء الجماعة ضابطا للاتصال بين الجماعة والضباط الأحرار ، كل هذه الإجراءات التي اتخذتها حركة الجيش كانت ضرورة حتمية لها، فكانت جماعة الإخوان تعد من أكبر الحركات و أقواها في مصر في ذلك الوقت لأنها كانت متغلغلة في كل قطاعات المجتمع المصري وخاصة بين الطلاب وفي المجتمع الريفي الفقير، فنظروا إلى الجماعة على أنها تمثل ظهيرا شعبيا للحركة، حيث بلغ عدد شعابها في عام ١٩٥٢م حوالي ١٥٠٠ شعبة ، وفي مدينة القاهرة وحدها ٧٠ شعبة، وبلغ عدد الأعضاء العاملين فيها أكثر من مليون وإن كان عددهم في ذلك الوقت لم يعرف بالضبط وأكثرهم يفضلون العمل بطرقهم الخاصة دون أن يحرصوا على إظهار نشاطهم ، في حين أن عدد الضباط الأحرار يوم قيام حركة الجيش كان أكثر من ثلاثمائة ضابط تجمعهم أهداف عامة عرفت بالمبادئ أو الأهداف الستة للضباط الأحرار بينما لم يكن هناك اتفاق بينهم حول تفاصيل هذه الأهداف وعليه يمكن تفسير سياسة المهادنة والتعاون التي اتبعتها حركة الجيش مع جماعة الإخوان طوال الشهر الأول من عمر حركة الجيش .

هذه العلاقة التي بنتها الثورة على التقرب للإخوان طوال عام ١٩٥٢م وحتى ١٩٥٣م كان يكتنفها بعض الخصومة والتي بلورها ميتشل بقوله: " بدا واضحًا لمعظم المراقبين وفي مقدمتهم الإخوان أنفسهم، أن هناك رصيدًا خاصًا من الود كان محتفظًا به جمال عبد الناصر عن عمد في التعامل مع الإخوان المسلمين ، وظاهريا ظل الأمر مستمرًا على هذا النحو لفترة عام آخر على الأقل، لكن صراعًا أساسيًا كان يسم منذ البداية العلاقة الداخلية والخاصة التي تربط الجماعة بالحركة المباركة ، وفي الحوار السري الذي حدث بعد ذلك، كان الخصمان الأساسيان هما الهضيبي وجمال عبد الناصر" ولكن الصراع طل برأسه حول بعض التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أقامتها حركة الجيش والتي تسببت في تأزم العلاقة بين الطرفين ولكنها كانت تمثل صراعا مكتوما بينهما مثل: قانون الاصلاح الزراعي ، تشكيل وزارة نجيب ، حل الأحزاب وانشاء هيئة التحرير .

- قانون الاصلاح الزراعي :

انتهت الفترة التي خيم عليها الوفاق المشحون بالحذر بين الضباط والإخوان والتي لم تستمر سوى قرابة شهر وبضعة أيام عندما شرع مجلس قيادة الثورة في اصدار قانون بمقتضاه يتم تحديد الملكية الزراعية لتحقق حركة الجيش حلم تاقت إليه ملايين من العمال الزراعيين وتكسب من خلاله قاعدة شعبية تفوق أي كيانات موازية وعلي رأسها الاخوان من ناحية، ومن ناحية أخرى تحطيم نفوذ كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين كانوا يهيمنون علي مجريات الحياة السياسية والاقتصادية في مصر قبل الثورة ، فضلا عن تحويل الاقتصاد المصري من اقتصاد احادي قائم على الزراعة فقط إلى اقتصاد زراعي وصناعي معا .

في سبيل حل أزمة توزيع ملكية الأرض الزراعية في القرية المصرية وإضفاء نوع من المرونة على العلاقات الطبقية وتحسين أوضاع الفلاح واشعاره بالمساواة قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ بعد شهر ونصف من قيامها تقريبا بإصدار قانون للإصلاح الزراعي في التاسع من سبتمبر ١٩٥٢ وكان هذا القانون هو أول قانون ضد الإقطاع الزراعي في مصر (قانون رم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢) بأن يكون الحد الأعلى للملكية مائتي فدان .

أشارت بعض المصادر إلى أن جماعة الاخوان رفضت قانون الاصلاح الزراعي كما رفضت تحديد حجم الاقطاع عند سماعها به ثم عدلت عنه ، وطالبت بأن يكون الحد الاعلى للملكية ٥٠٠ فدان بدلا من ٢٠٠ ، و يتولى حق الارث تفتيت هذا الحد فيما بعد ورأوا في هذا القانون استحضارا للفكر الاشتراكي المتعارض مع الملكية الفردية في الإسلام ، وعليه فقد بدأ الإخوان في صياغة مواقفهم التي تميزهم عن مواقف النظام ومن هنا بدأ الصراع ، و كان رأي الاخوان ينصب على الأسس التالية :

- تجنب ما تحدثه الطفرة من آثار ، فالانتقال من الملكيات الضخمة إلى خمسمائة فدان أخف وقعا على النفوس من انتقالها إلى مائتين .
- أن وضع ملكيات من خمسمائة فدان في أيدي أشخاص قادرين على الصرف عليها يعود بالخير على البلاد ، أما تفتيت الملكيات ووضعها في أيدي معدمين فسيحرم البلاد من انتاج هذه الملكيات و يحرم من آلت إليهم كذلك .
- أن نظام الميراث الإسلامي سوف يتكفل بتفتيت هذه الملكيات ذوات الخمسمائة فدان ولكن بطريقة غير متعجلة وتدريجية و ليس فيها مصادمة للنفوس ، و سيرفع عن كاهل الدولة عبء المساعدات المالية التي يجب أن تقدمها للمعدمين حتى يستطيعوا زراعة ما آل إليهم .

ويدل هذا على أن الاخوان المسلمين جنحوا لليمين – كما يذكر البعض – ، و في ذلك الحين طلب المرشد مقابلة عبد الناصر في بيت صالح أبو رقيق، و أبدى رأيه بأن يكون الحد الأقصى خمسمائة فدان ولكن عبد الناصر تمسك بحد المائتي فدان، و في هذا الاجتماع أفصح المرشد حسن الهضيبي عن نوايا الجماعة في الهيمنة على الثورة، فذكر أنه لكي تؤيد جماعة الاخوان الثورة فإنه يرى عرض الأمور التي تتخذها الثورة عليها قبل اقرارها، ولكن عبد الناصر رد بأن هذا يعني وضع الثورة تحت وصاية الجماعة، وأنه يقبل التشاور في السياسة العامة " مع كل المخلصين" من أهل الرأي دون التقيد بهيئة من الهيئات .

بمعارضة الاخوان لقانون الاصلاح الزراعي اتفقت مع علي ماهر – رئيس الوزارة – والأحزاب السياسية كالوفد والأحرار الدستوريين والحزب السعدي وهي الأحزاب التي شكلت آخر برلمان قبل الثورة ، مما حدا بمجلس قيادة الثورة بتعيين محمد نجيب بدلا من علي ماهر في رئاسة مجلس الوزراء في الثامن من سبتمبر ١٩٥٢ ، وفي اليوم التالي من تعيين محمد نجيب صدر قانون الإصلاح الزراعي .

- تشكيل وزارة نجيب :

في السابع من سبتمبر دخلت الثورة مع جماعة الاخوان في صدام مكتوم - على حد قول أحمد حمروش- أثناء تشكيل وزارة نجيب عندما طلب عبد الناصر من الجماعة ترشيح اثنين لدخول الوزارة (وزارة محمد نجيب) فرشح الهضيبي الشيخ أحمد حسن الباقوري وأحمد حسني- وكيل وزارة العدل- ومحمد كمال الديب - محافظ الاسكندرية حينئذ - ، في حين رشح مكتب الارشاد كل من حسن العشماوي ومنير الدلة، وفي هذا الصدد يذكر محمد نجيب أن جمال عبد الناصر اتصل بمرشد الاخوان طالبا ترشيح اثنين ، فرشح له الشيخ أحمد حسن الباقوري وواحدا من اثنين من أصدقاء الاخوان هما : أحمد حسني وكمال الديب و قد تم الاتصال بالأول والثاني ، و لكن حسن عشماوي و منير الدلة قدما فجأة كمرشحين لمكتب الارشاد، فقد كان الترشيح الأول شخصيا من الهضيبي ، ولكن الرأي استقر - نظرا لأنه تم من الاتصال بالباقوري وأحمد حسني - على الترشيح الأول، و عندئذ اتخذ مكتب الإرشاد قرارا بالاعتذار عن عدم الاشتراك في الوزارة ، الأمر الذي وضع الباقوري في حرج دفعه إلى الاستقالة من مكتب الارشاد ليصبح وزيرا للأوقاف .

وتشير بعض المصادر أن عبد الناصر رفض مرشحي مكتب الإرشاد ويعود سبب اعتراضه على حسن عشماوي لأنه صغير السن وعلى الدله لأن أحد لم يزكيه من رؤسائه في مجلس الدولة، فاتصل عبد الناصر بأحمد حسن الباقوري وأحمد حسني ودخلا الوزارة مما أدى إلى فصلهما من مكتب الإرشاد .

وفي السياق ذاته يذكر البعض أنه قد اقترح الهضيبي : الشيخ الباقوري وأحمد حسني ، ووافق مجلس قيادة الثورة، ولكنه وبينما الوزراء يستعدون لحلف اليمين فوجئ أعضاء مجلس قيادة الثورة بمنير الدلة وحسن العشماوي يحضران ليرشحا شخصين أخرين، أحدهما أخو المرشد العام، قائلين : إن المرشد اقترح في البداية لكن مكتب الارشاد يرى تعديل الاقتراح ؛ ويعلق البعض: " بأنه ربما كان الخلاف عميقا إلى هذا الحد داخل الجماعة ، وربما كانت هناك محاولة من الجماعة لإظهار سطوتها إزاء أعضاء مجلس قيادة الثورة ، و أنها قادرة على التلاعب معهم وبهم ، و لكن مكتب قيادة الثورة رفض طلبهم وبشدة، و تحدى الباقوري أوامر الجماعة و قبل الوزارة وحدث بذلك أول شرخ في العلاقة بين الجماعة وبين مجلس قيادة الثورة" .

على أيه حال انضم كلا من أحمد حسن الباقوري إلى وزارة نجيب و فصل من الجماعة وبالتالي لم تشترك الجماعة في وزارة نجيب، وقد أرجع وكيل الجماعة (محمد خميس حميدة)، وفي معرض تفسيره للقرار بعدم الدخول في الوزارة إلى نقطتين احداهما خشية الجماعة من فقدان صفتها الشعبية (أي أن تلوث نفسها بالسلطة)، والنقطة الثانية تتمثل في الخوف، الذي ألمح إليه نجيب خلال مقاومته لفكرة إشراك الجماعة في الوزارة بأن يتعرض النظام لمعاداة الأجانب والأقليات مما يعقد مشاكله ، كذلك يبدو أن عواملا أكثر اتصال بالمسائل الدنيوية قد مارست أثرها وهي أن وراء كل وزارة كان هناك أحد الضباط يملك في يده السلطة الفعلية و كان الدخول بثلاثة وزراء فقط يعني أن أصوات الإخوان في الوزارة ستكون أقلية دائمًا ،وبالتالي سوف تصدر قرارات في مسائل معينة لن يستطيع الإخوان منعها بالرغم من أنهم لم يعطوها أصواتهم ولا يؤيدونها ، وربما يكون الهضيبي قد غير رأيه فيما بين إبلاغه بالعرض و بين اجتماع المكتب، وربما يكون قد شارك رجال المكتب بعض اعتراضاتهم على قبول العرض المقدم من السلطة، إلا أن رغبته في تفويت هذه الاعتراضات - لو أن رجالا مقربين منه قبل تعيينهم - تشير إلى وجود دوافع أخرى لديه، منها بالتحديد ارتيابه العميق في ناصر وأساليبه ، لذلك فقد عكست عملية انهيار الائتلاف الوزاري تنافرا شخصيا تزايد بين الاثنين فيما بعد إلى أقصى الحدود، وتسبب هذا الحادث- أيامها في إنقسام مواقف الجماعة تجاه الحكومة مجموعة تؤيدها ، وأخرى بقيادة الهضيبي تتخذ منها موقف العداء السلبي ، وفي بعض الشعب وصلت تعليمات - بعد هذا الحادث- تفيد أن موقف الجماعة من الحكومة سيكون منذ الآن فصاعدًا موقفا سلبيا .

ومع ذلك لم تتخلص الثورة من الجماعة لأنها لم تكن قد بلغت من القوة بحيث تستغني عن تأييدها ، خاصة وأنها كانت في صراع مع الأحزاب السياسية وبعض المنظمات الشيوعية .

- حل الأحزاب السياسية وانشاء هيئة التحرير:

عند مناقشة مجلس قيادة الثورة في نظام ٢٣ يوليو انتهى النقاش بقرار يقضي بأن تقوم الأحزاب بتطهير صفوفها ، وهدف المجلس من ذلك إعطاء الأحزاب فرصة للتطهير وإشراك الشعب في الحكم عليها ، وتضمن قرار التطهير الذي أعلن في يوليه ١٩٥٢ أن تعلن الأحزاب برنامجا محدداً واضح المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره ، وقصدت الثورة من هذا القرار ضرب وتصفية الأحزاب وإيقاع الفرقة والانقسام في صفوفها، وكانت هذه الدعوة أشبه بقنبلة متفجرة تطايرت بالأحزاب ومزقتها إربا إربا، فتباطأت الأحزاب في الاستجابة لنداء التطهير الأمر الذي أدى إلى اصدار القانون ١٧٩ لسنة١٩٥٢ لتنظيم الحياة السياسية في التاسع من سبتمبر ١٩٥٢ الذي ألزم الأحزاب بإعادة تكوينها وفقا لأحكامه وتقديم اخطار بذلك لوزير الداخلية مشفوعا ببيان عن نظام الحزب وأعضاؤه المؤسسين وموارده المالية ، وأعطى القانون لوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الأحزاب مع حق الحزب الطعن أمام محكمة القضاء الاداري . عندها قام ١٦ حزب بتقديم اخطاراتهم لوزارة الداخلية وأجروا بعض التغييرات في قياداتهم لكن قادة الثورة اعتبروا ذلك تطهيرا شكليا لم يمس قادة الفساد داخل الأحزاب

أحيك هذا القانون بمعرفة سليمان حافظ – نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية – الذي قصد من خلال هذا القانون ضرب الوفد وقد تم له ما أراد .
عندما صدر قانون تنظيم الأحزاب بادرت جماعة الاخوان المسلمين بتقديم طلب بتوقيع حسن أحمد المليجي والدكتور محمد خميس حميدة وفهمي أبو غدير يطلبون حق تشكيل الجماعة، ولكن الطلب لم يقبل ولم يأخذ مجراه مع بقية الأحزاب، وذلك نظرا لإتصال عبد الناصر بسليمان حافظ وطلب منه إيجاد مخرج للجماعة فتم الاتفاق على ادخال تعديل في اخطار التأسيس يبعد الجماعة عن مجال الأحزاب، فاستبعدت لكونها هيئة دينية وليست حزبا سياسيا ، وقد هدف عبد الناصر من ذلك ما يلي :

١- إبعاد الإخوان عن العمل السياسي وبذلك يتخلص من الوصاية الإخوانية على الثورة .
٢- أنه كان يريد أن تبقى جماعة دينية تؤيد الثورة تأييداً معنوياً وبخاصة في العالم الإسلامي.
٣- إيجاد سندا شعبيا للثورة متمثلا في الجماعة في الوقوف مع الثورة ضد الأحزاب السياسية فقد كانت الجماعة دائما ضد الأحزاب والحزبية .

وبذلك استثنت الجماعة من قانون حل الأحزاب ، وأصبحت هي الهيئة الوحيدة في حلبة الصراع مع الثورة ، وفي ١٦ يناير ١٩٥٣م حلت الثورة الأحزاب السياسية والذي عارضته كافة القوى السياسية فيما عدا الإخوان، وشعرت الجماعة بقوتها مما دفع كل من صلاح شادي ومنير الدلة أن يطلبوا من عبد الناصر بتكوين لجنة من الإخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها، وكانت هذه المرة الثانية التي تطلب فيها الجماعة ذلك فقد طلبها الهضيبي من عبد الناصر كما سبق ذكره وقالا لعبد الناصر أن هذا الطلب هو : " سبيلنا لتأييدكم إن أردتم التأييد "، فرفض عبد الناصر ذلك قائلا : إننا لا نقبل الوصاية وأنني أكررها اليوم مرة أخرى في عزم وإصرار" ، فكان ذلك نقطة تحول في موقف الجماعة ، فقد أدركوا جيدا أن الثورة تنوي الاستئثار بالحكم لا شريك لها فيه وأن الآمال التي عقدوها على توجيه الثورة نحو تحقيق أهدافهم هي آمال خائبة لا سبيل لتحقيقها ، فأخذوا عن طريق تصريحات المرشد يهاجمون الثورة وحكومتها في الصحافة الخارجية والداخلية كما صدرت التعليمات شفويا إلى هيئات الاخوان بأن يظهروا في المناسبات التي يعقدها رجال الثورة بمظهر الخصم والتحدي، ثم دفعوا بنشاطهم داخل الجيش والبوليس، كما صدرت التعليمات للعمال المنضمين للجماعة بالتغلغل في نقابات العمال والسيطرة عليها .

- هيئة التحرير:

وفي اليوم الذي حلت فيه الأحزاب السياسية أعلن عن قيام هيئة التحرير لملئ الفراغ الناجم عن حل هذه الأحزاب ورفض الإخوان الانضمام إليها، ونظروا إليها على انها أصبحت نواة) لقوات أمن مدنية (للنظام الحاكم تعمل إلى جانب التنظيمات ذات الطابع العسكري الواضح التي أنشئت بعد ذلك، وكان ذلك هو أخوف ما كانت الجماعة تخافه في تلك الفترة ، إذ أن إنشاء هيئة التحرير كان تحدىا واضحًا لدورها بوصفها (المحامي المدني للنظام) ، كذلك كان مفهوماً أن إنشاء هيئة التحرير ىمثل تحدىا لمكانة الجماعة كصوت شعبي على الصعيد الإيديولوجي، ذلك أن الحكومة اتجهت إلى أن تجعل هيئة التحرير أداتها لكسب تأىىد الأمة المترددة و المتشككة في قضية الثورة ، و كذا نظرت الجماعة إليها على أن الثورة ليست في حاجة إلى جهاز شعبي غير جماعة الإخوان وهو الأمر الذي رفضته حكومة الثورة تماما ووصفته بأنه أمر غير مقبول لأن مصر تشمل مسلمين وأقباطا فإذا انحصر النشاط السياسي في جماعة الإخوان المسلمين فكيف سيطلب من الأقباط الانضمام للإخوان المسلمين لمباشرة حقوقهم السياسية المشروعة .

أدى موقف جماعة الاخوان من انشاء هيئة التحرير إلى غضب كل من جمال عبد الناصر ، ومحمد نجيب الذين ذكرا أنه لا تعارض بين جماعة الإخوان وهيئة التحرير ، و لرأب الصدع الذي ظهر بين الاخوان ومجلس قيادة الثورة نتيجة انشاء هيئة التحرير قامت الأخيرة في أغسطس١٩٥٣ بتعيين البهي الخولي أحد أعضاء الجماعة (الذي كان مناصرًا للحكومة) ضابطا للاتصال بىن الجماعة وهيئة التحرير ومديرا للإرشاد الديني بالهيئة ؛ لذا أنكر الهضيبي في أول سبتمبر ١٩٥٣ علنا وجود أي خلاف أو سوء تفاهم مع النظام .

وأضحت القوتين هيئة التحرير وجماعة الاخوان قوتين متنافستين يريد كل منهما بسط سيطرتها على الساحة السياسية ، وينظر كل منهما لنفسها على أنها الممثل الأول والأوحد للشعب المصري وكنوع من استعراض القوة ولزيادة حدة التنافس كثرت الصدامات وظهر هذا جليا في خطب جمال عبد الناصر في مؤتمر العمال وداخل الجامعة مما أدى إلى وقوع صدام مسلح بين طلاب الاخوان وطلاب منظمات الشباب التابعة لهيئة التحرير أثناء احتفال الجامعة بذكرى شهداء القناة في الثاني عشر من يناير ١٩٥٤ وذلك عندما جاء طلبة الاخوان ومعهم نواب صفوي- زعيم جماعة فدائيا اسلام والمتهم بقتل أحد الوزراء الايرانيين- يحملونه على الأكتاف وتسبب هذا الصدام إلى اصابة العديد من الطلاب ، مما حدا بمجلس قيادة الثورة في الرابع عشر من يناير ١٩٥٤ اصدار قرار بحل جماعة الاخوان واعتقلت فريقا كبيرا منهم على رأسه المرشد العام وزعماء الاخوان في القاهرة والأقاليم .

غير أنه كانت هناك مسألتين جوهريتين حولت الصراع بين الثورة والاخوان من مرحلة الصراع الخفي إلى الصراع المعلن وهما مسألتي

أ- التفاوض مع بريطانيا :

اتهم عبد الناصر الاخوان بأنهم أجروا مباحثات مع بريطانيا دون علم مجلس قيادة الثورة وذلك بعد تعثر المفاوضات بين الحكومة المصرية وبريطانيا التي استمرت في الفترة بين السابع والعشرين من أبريل و السادس من مايو ١٩٥٣ ، حينئذ صرح عبد الناصر على الإثر بقوله: " لقد فضلنا ألا نضيع وقتنا "، حيث أن بريطانيا كانت تخطط في هذه المفاوضات نفس ما خططت له في مفاوضات ١٩٣٦ وهي منح مصر استقلالا صوريا، فقد سلمت بضرورة الجلاء عن قناة السويس ولكنها اشترطت بقاء قواتها في صورة مختلفة، حيث أرادت ربط مصر بحلف دفاعي للشرق الأوسط ويستهدف كذلك أن تظل قناة السويس قاعدة ينطلق منها في عملياته العسكرية في المستقبل وامكانية عودة القوات البريطانية إلى القناة في حالة تعرض دول الجامعة العربية وتركيا إلى أي خطر خارجي .

لذا فضلت إنجلترا التعامل لأول مرة مع هيئة شعبية من وراء ستار وهي جماعة الاخوان المسلمين، فتم حدوث اتصال عن طريق محمد سالم –الموظف في شركة النقل والهندسة– و إيفانز – المستشار الشرقي للسفارة البريطانية– في مايو ١٩٥٣ مع منير الدلة وصالح أبو رقيق ثم مع حسن الهضيبي انتهت بعرض الإنجليز الجلاء بشروط محددة وهي تقرير مبدأ الجلاء الكامل في مدة معينة، وتسليم القاعدة للجيش المصري مع بقاء خبراء فيها، و تقرير حق العودة في حالة ما إذا هوجمت احدى البلاد العربية، كما تناولت المفاوضات عدد الخبراء والفنيين في حدود أربعة آلاف وقد قبلوا بقاء الخبراء بملابسهم العسكرية، كذلك عرض الاخوان على الانجليز فكرة الحياد، وشرحها الهضيبي لإيفانز بأن يكوّنوا كتلة عربية اسلامية تقف على الحياد وأنه في حال إذا حدث هجوم خارجي فإن بريطانيا تمد يد العون بموجب معاهدة سرية بين مصر وبريطانيا .

وزاد حنق عبد الناصر حين عادت الاتصالات مرة أخرى بين الاخوان والانجليز حين زار حسن العشماوي في العاشر من يناير (قبل حل الجماعة بأربعة أيام) ١٩٥٤ منزل كروين ويل –الوزير المفوض البريطاني– مرتين في ذات اليوم واستمرت المقابلة الثانية حوالي سبع ساعات.

أنكر عبد الناصر علمه بهذه المباحثات غير أن قادة الاخوان أكدوا علمه بها فمثلا صالح أبو رقيق لم ينكر اتصال الجماعة بالإنجليز لكنه أنكر أن الاتصال تم من وراء حكومة الثورة وأنه تم بناء على طلب عبد الناصر منه ذلك ومن إخوانه من الجماعة ، ويضيف صلاح شادي أن عبد الناصر كان يطلع الاخوان على نتائج مباحثات الحكومة مع البريطانيين وعندما تفاوضت بريطانيا مع الاخوان كلف الهضيبي حسن عشماوى بتبليغ عبد الناصر أمر هذا اللقاء ليكون على بينة بما يجرى وذلك قبل لقاء أعضاء الجماعة بإيفانز كما كلف المرشد صالح أبو رقيق بكتابة تقرير عما دار في اجتماعه بهم وارسال صورة من هذا التقرير لعبد الناصر.

ويضيف حسين أحمد حمودة أن عبد الناصر كان على علم بهذه المباحثات وأنها تمت بالاتفاق معه وذلك في سياق بيان حل جماعة الاخوان في الرابع عشر من يناير ١٩٥٤ أي بعد الاتصالات بثلاثة أيام فقط فقد سئل عبد الناصر عن سبب حل الاخوان فقال : " لأنهم عصاه فقد طلبت منهم الانضمام لهيئة التحرير فرفضوا وأنا عايز البلد تنتظم كلها في هيئة سياسية واحدة تمشي وراء أهداف الثورة " ، وعن اتهامهم بالخيانة لاتصالهم بالانجليز كما جاء في قرار الحل قال عبد الناصر : " اتصالهم بالانجليز كان بعلمي وبالاتفاق معي ولكنهم أوُدبهم حتى يخضعوا لإرادتي ونعرف ونمشي بالبلد و لايبقاش في مصر سلطتين ، أنا عايز سلطة واحدة بس" .

أما الرواية الرسمية عن هذه الاتصالات تنكر علم مجلس قيادة الثورة بها قبل وقوعها فهي تروي أنه : " في شهر مايو ١٩٥٣ ثبت لرجال الثورة أن هناك اتصالا بين بعض الاخوان المحيطين بالمرشد وبين الانجليز عن طريق محمد سالم وقد عرف جمال من حديثه مع حسن العشماوي في هذا الخصوص أنه حدث اتصال فعلا بين كل من منير دلة وصالح أبو رقيق ممثلين للإخوان وبين إيفانز وأن هذا الحديث سيعرض حينما يتقابل جمال والمرشد" .

و سواء كان هذا الاتصال بعلم مجلس قيادة الثورة أم لا ، كان هو الذريعة الأولى التي تذرع بها مجلس قيادة الثورة لحل الجماعة في ١٤ يناير ١٩٥٤م .

وخلصت احدى الدراسات إلى أن هذه الاتصالات لم تؤخذ في حينها من جانب عبد الناصر وزملائه على أنها نوع من التآمر بين الاخوان والانجليز كما صورها بيان حل الاخوان فيما بعد ، وأن الاخوان لم يكن لديهم شيء يخفونه عن عبد الناصر وزملائه فحتى لو كان صحيحا أنها بدأوا الاتصالات دون اخطار عبد الناصر فإنهم بعد اتمامها عرضوا ما تم فيها عليه وعلى زملائه في بيت منير الدلة، حيث عقد اجتماع بين عبد الناصر وصلاح سالم وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين من جهة وبين حسن الهضيبي ومنير دلة وصالح أبو رقيق وحسن العشماوي من جهة أخرى ، وقد سلم صلاح سالم بصحة هذا الاجتماع.

وزاد مخاوف عبد الناصر من الجهاز السري الذي يرأسه يوسف طلعت الموال لحسن الهضيبي، ونتيجة لأحداث الشغب التي قام بها طلاب الجماعة في جامعة القاهرة في يوم ١٢ يناير ١٩٥٤م ، أصدرت الثورة قرارا بحل جماعة الإخوان في ١٤ يناير ١٩٥٤م ، واعتبر القرار الجماعة حزبا سياسيا وبالتالي تخضع لقانون حل الأحزاب وتعرض القرار لعلاقات الثورة بالاخوان ، ومحاولة الجماعة الهيمنة على الثورة، كذلك اتصالهم بالانجليز، وتم اعتقال

ب- مسألة التنظيم السري :

كان عبد الناصر يعتبر مسألة التنظيم السري خطراً يهدد مجلس قيادة الثورة على أساس احتمال استخدامه في عمليات عنف تفرض سياسة الإخوان على الثورة ،و كان هناك بداية انقسام في الاخوان المسلمين حول مسألة بقاء النظام والجهاز السري، فقد كان هناك رأي ينادي باستمرار النظام السري باعتباره قد أنشئ أساسا لحماية الجماعة أو تحقيق أهدافها وأنهم أحوج ما يكونون إليه في ظل نظام عسكري يستطيع أن يبطش في أية لحظة، ورأي أخر ينادي بإلغاء النظام السري، لأن النظام العسكري القائم سوف يستفزه وجود جهاز سري فيستدرجه ذلك إلى التعجيل بضرب الاخوان .

وسنحت الفرصة لعبد الناصر للدخول في عمق الجماعة وخاصة التنظيم السري، وبخاصة بعد حدوث الصراع داخل التنظيم بين كل من عبد الرحمن السندي -الموال له -وحسن الهضيبيولم يكن في استطاعة الأخير أن يحل التنظيم السري دون أن يحدث انقسام داخل الاخوان، فالسندي يتمتع بالشعبية داخل الجماعة وأعضاء التنظيم السري يدينون له بالولاء، ولقد أخفقت جهود المرشد وأعضاء الهيئة التأسيسية للإخوان لتنحية عبد الرحمن السندي من الاشراف على التنظيم الخاص، وظل الموقف هكذا حتى عيّن محمد خميس حميدة في فبراير ١٩٥٣ - وكيل جماعة الإخوان- ، وبذل خميس حميدة جهدا جبارا في تسوية الخلافات الناشئة نتيجة هذا الصراع، وفشلت جهوده في التوفيق بين السندي والهضيبي.

واستمر الصراع كامنا بين السندي ومجموعته والمرشد ومجموعته حتى تفجر في سهر نوفمبر ١٩٥٣، حيث تلقي أحد الإخوان المعارضين لفكرة التعاون مع الثورة ويدعى المهندس فايز عبد اللطيف طردا في شكل هدية من الحلوى بمناسبة المولد النبوي وقد انفجر هذا الطرد وعرض الأمر على مكتب الإرشاد فانتهى إلى عزل السندي وتعيين يوسف طلعت وأخفقت جهود عبد الناصر في عودة السندي للتنظيم السري للجهاز.

ويرجع هذا الاختيار إلى أسباب شخصية محضة فيوسف طلعت كانت تربطه بالمرشد علاقة وثيقة قبل أن يصبح مرشدا ، وكان ليوسف طلعت فضل كبير في انتخابه مرشدا للإخوان وكان لابد للمرشد من السيطرة سيطرة تامة على التنظيم السري والاشراف عليه من خلال أفراد يثق فيهم ثقة تامة.

وتجدر الإشارة إلى أن عبد الرحمن السندي الذي كان قد قبل أن يترك اشرافه على التنظيم ليعمل في قسم الرياضة، علم بما يقوم به المرشد من انشاء جهاز خاص يرتبط بالولاء له، وكان نتيجة عدم الوفاق تحالف هو وفريقه بجانب عبد الناصر ولكن تحالفا سلبيا لا يحقق أهداف عبد الناصر في منع الاخوان من فرض وصايتهم على الثورة ، لذلك قرر عبد الناصر حسم أمر التنظيم السري خاصة بعد تشكيل الهضيبي لتنظيم سري جديد تحت سيطرته، واستدعى وفد من الإخوان يتكون من محمد خميس حميدة ، والسيد سابق، ومحمود عبد اللطيف وتقابلوا مع عبد الناصر، وكمال الدين حسين، وأنور السادات، وصلاح سالم، وتناول عبد الناصر موقف الإخوان في رحلة الصعيد وذكر لهم بأن للإخوان تشكيلات في الجيش وهو لا يريد هذه التشكيلات إذ أن وجودها يؤدي إلى اضطرابات لا يصح أن تكون موجودة، كما أنه لا يريد تشكيلات في البوليس ، وكذلك طالب بإلغاء التنظيم السري، ونفي الهضيبي أن يكون لهم أي تشكيلات في الجيش والبوليس .

لعل حرص عبد الناصر على حل التنظيم السري يعود إلى علم عبد الناصر بما اقترفه الجهاز من أعمال عنف ضد معارضي القائمين عليه حتى لو في داخل الجماعة ، إلى جانب ذلك رغبة عبد الناصر في أن لا تكون هناك مليشيات مسلحة من شأنها تهديد الأمن العام وتكون خطرا على نظامه .

وتكرر طلب عبد الناصر في أكتوبر ١٩٥٣م ما طلبه في مايو ١٩٥٣م من حل للتشكيلات والتنظيم السري ولكن أعضاء الجماعة رفضوا على اعتبار ذلك سيأخذ وقتاً ، وقد صرح ناصر لحسن العشماوي: " بعزمه على حل الإخوان ، وأنه يحس من الإخوان بجفوة نحوه ونحو سياسته " ، وهذا ما تم بالفعل في ١٤ يناير ١٩٥٤ نتيجة أحداث جامعة القاهرة في الثاني عشر من يناير ١٩٥٤ كما سبق ذكره ، واعتقل عدد من قيادات الجماعة .

-أزمة فبراير ومارس ١٩٥٤:

لم تكن أزمة مارس ١٩٥٤ إلا نتيجة الصراع على السلطة بين نجيب الذي اتخذ من الديموقراطية وعودة الأحزاب القديمة شعارا له من ناحية و مجلس قيادة الثورة بقيادة عبد الناصر من ناحية أخرى ، فمنذ أوائل عام ١٩٥٣ وبالتحديد ١٠ فبراير ١٩٥٣ برز الدور القيادي لجمال عبد الناصر على الرغم من أن نجيب كان رئيساً لمجلس قيادة لثورة (في النصف الثاني من أغسطس ١٩٥٢ حتى ١٥ إبريل ١٩٥٤ باستثناء الفترة من ٢٥ فبراير حتى ٨ مارس ١٩٥٤) ويكمن الجوهر الحقيقي للصراع بين نجيب وعبد الناصر حيث كان صراعا بين السلطة القانونية التي يحاول نجيب أن يستخدمها والسلطة الفعلية التي كان عبد الناصر يتمتع بها بحكم دوره في تنظيم الضباط الأحرار.

حاول الإخوان الاستفادة من هذا الصراع قبل أن ينفجر في فبراير ومارس ١٩٥٤ عن طريق التقرب إلى نجيب منذ أوأخر أكتوبر ١٩٥٣م وحتى ١٤ يناير ١٩٥٤م ، وحدث هذا التقارب بين محمد نجيب والإخوان وخاصة جهازه السري، ولم يتم اللقاء مع محمد نجيب شخصيا وإنما مع قائد حرسه محمد رياض الذي قابل حسن عشماوي ومنير الدلة في ديسمبر ١٩٥٣ وطالبوا ببقاء الحكم العسكري القائم، وعارضوا عودة الأحزاب واقامة الحياة النيابية، كما عارضوا الغاء الأحكام العرفية، و طالبوا باستمرار الأوضاع كما هي، على أن ينفرد محمد نجيب بالحكم، و أن يتم اقصاء جمال عبد الناصر وباقي أعضاء مجلس الثورة، و أن تشكل وزارة مدنية لا يشترك فيها الاخوان المسلمون ولكن يتم تأليفها بموافقتهم ، و أن يعين رشاد مهنا قائدا عاما للقوات المسلحة، و أن تشكل لجنة سرية استشارية يشترك فيها بعض العسكريين الموالين لمحمد نجيب وعدد مساو من الاخوان المسلمين وتعرض على اللجنة القوانين قبل اقرارها ، كما يعرض عليها السياسة الرئيسية للدولة ، و كذلك يعرض عليها أسماء المرشحين للمناصب الكبرى .

أصبح نجيب بين أمرين إما قبول مطالب الإخوان المناوئين لعبد الناصر وقتئذ وبالتالي الابقاء النظام الديكتاتوري ورفض عودة الأحزاب السياسية ، وإما التضحية بالإخوان والانحياز ناحية عودة الأحزاب السياسية المناوئة لعبد الناصر أيضا ، ففضل الاتجاه الأخير ، وعليه رفض الاقتراحات التي عرضها الإخوان جميعا ، لأنها – حسب قوله – تؤدي إلى سيطرة الاخوان المسلمين على الحكم دون أن يتحملوا المسؤولية وانتهت هذه المفاوضات بالفشل ، فقد رأى ضرورة انهاء الحكم العسكري وعودة الجيش إلى ثكناته ، واقامة الحياة الديمقراطية البرلمانية ، وعودة الأحزاب، و الغاء الرقابة على الصحف .

إذا كان نجيب يذكر أن الجماعة هي التي لجأت للإتصال به إلا أن الإخوان يذكرون العكس، فذكر حسين أحمد حمودة –أحد ضباط الجيش من الإخوان– أنه اجتمع بالهضيبي ومجموعة من قيادات الجماعة وأبلغ الهضيبي الحاضرين أن اللواء نجيب قد اتصل به عن طريق كل من محمد رياض – ياور محمد نجيب – وحسن العشماوي عن الاخوان، وأن اللواء نجيب قد أفهمه أنه " مطرشق " من أعضاء مجلس قيادة الثورة بسبب الحكم الدكتاتوري في البلاد، وأنه يرغب في اقامة حكم نيابي دستوري، حسب رغبة الهيئات الشعبية ومنها الاخوان ، وإنه " يريد الاستعانة بالأستاذ الهضيبي و جماعة الاخوان المسلمين لعمل أي ترتيب للتخلص من هذا العهد " ، ثم قال الهضيبي: " و أنا جبتكم باعتبار أنكم ضباط في الجيش ومن الاخوان ، لأن أبو المكارم كان في المستشفي، والصاغ صلاح شادي مسؤول عن البوليس، ويوسف طلعت مسؤول عن المدنيين ، وأنا ما أدخلش في التفصيلات، والمسائل دي عليكم بحثها ، وابقوا بلغوني بالنتيجة " .

و قد اجتمع حسين حمودة مع أبو المكارم عبد الحى وخليل نور الدين وصلاح شادي ويوسف طلعت، في بيت أبو المكارم لبحث الموضوع، ولكن يوسف طلعت أبدى رأيه بتعذر عمل شيء في تلك الظروف، نظرا لأن " عبد الرحمن السندي كان معاكس في تسليم الناس ويشرع في تعبئة ناس تانيين "، و أنه لا يمكن عمل اجراء إلا بعد سنة، حيث يتوقع أن يكون لديه عشرة آلاف من الاخوان "، كذلك ذكر صلاح شادي أن كل من عنده من الضباط هم تسعة عشر ضابط بوليس، وبعضهم متفرق في المديريات ويتعذر عمل شيء ، وبالنسبة للجيش ، قيل أن عدد الضباط في الجيش قليل، و في الوقت نفسه " ما نقدرش نفاتح كل واحد، لأن دي مسائل عايزة ثقة "، و على ذلك أسفر الاجتماع عن قرار بتعذر اتخاذ أي اجراء في هذا الشأن .

و يتفق الباحث مع ما قدمه أحد الباحثين في أن الإخوان رفضوا الوقوف مع نجيب ليس حبا في عبد الناصر – بطبيعة الحال – أو خوفا منه ، فقد كانت تقديراتهم للموقف تقول بأنهم لو تركوا عبد الناصر ونجيب يتصارعا بقواهما الذاتية دون معاونة منهم لأي من الطرفين، فإنهما سوف ينتهيان بالفناء معا، بما يفتح الطريق لهم هم لكي يتقدموا فيه دون مزاحمة، أما إذا قدموا مساعدتهم لأي من الطرفين فسوف يقوى موقفه بهم فيخرج منتصرا ليستدير عليهم في نهاية الأمر، ولهذا أصدر الهضيبي تعليماته للإخوان بأنه " لا شأن لنا بالصراع الدائر بين العسكر " .

كما يرى البعض أن مطالب الإخوان لنجيب تسير مع مخطط الإخوان ، فهم لا يريدون أن يشتركوا مع نجيب في حكم غير مستقر فيتحملون أخطاؤه ، وهم أيضا لا يريدون المشاركة بل الاحتواء والسيطرة ، لذا فإن مخططهم كان الاستيلاء على الحكم في مرحلة تالية بعد أن يقوم نجيب بتصفية مجلس الثورة فينقض الاخوان للإستيلاء على الحكم بالقوة العسكرية التي بدأوا ينظمونها داخل القوات المسلحة والدليل على ذلك الاجتماع السالف الذكر بين الهضيبي وصلاح شادي وخليل نور الدين وحسين أحمد حمودة وأبو المكارم عبد الحي ويوسف طلعت .

يتبين مما سبق أن الاخوان كانوا يفرضون الشروط التي تضع محمد نجيب تحت وصايتهم، وأكثر من ذلك اصرارهم على هذه الشروط على النحو الذي أدى إلى فشل المفاوضات، وواضح أن هذا التصرف لا يلجأ إليه الطرف المضطر إلى الاتصال وإنما الطرف الأقوى، و على كل حال فإن اتصالات اللواء نجيب بالإخوان لم تذهب سدى ، فقد كان على أيديهم هم اعادته إلى رئاسة الجمهورية حين أطاح به الخلاف المتفجر بينه و بين أعضاء مجلس الثورة في أحداث ٢٣–٢٨ فبراير .

لما تجاهل مجلس قيادة الثورة محمد نجيب آثر الأخير الانضمام إلى السياسيين القدامى متخذا عودة الحياة الديمقراطية وسيلة لفرض نفسه على مجلس قيادة الثورة ومحاولا للتخلص منهم عن طريق إيجاد الشكل الديموقراطي ورفعه للديمقراطية كشعار له في صراعه، مع أن نجيب لم يكن في أول الثورة مع الديمقراطية فاتفق مع الضباط الأحرار على ألا رجوع للأحزاب ولا عودة للدستور ، فنجيب هو الذى أعلن بيان إلغاء الدستور كما أعلن قانون حل الأحزاب السياسية، وقد فتح الصراع بين الثورة من ناحية والوفد والشيوعيين والإخوان المسلمين من ناحية أخرى ، فكان ذلك فرصة ذهبية لنقل صراعه المحدود على السلطة داخل المجلس إلى القاعدة الجماهيرية، منضما إلى جماعة الإخوان المنحلة في ١٤ يناير ١٩٥٤ فقدم استقالته في ٢٣ فبراير ١٩٥٤ بحجة انتهاك مجلس قيادة الثورة للديمقراطية هادفا من ذلك أحد أمرين الأول عودة الحياة النيابية حيث يمكن عن طريق هذه القوى تصفية الثورة تدريجيا لحسابه والثاني قبول استقالته ومن ثم تنشأ أزمة يكون له الغلبة نتيجة تمتعه بشعبية سواء في الجيش أو بين الشعب .

على الرغم من رفض الإخوان لما أعلنه نجيب قاموا بالاشتراك مع الشيوعيين والحزب الاشتراكي والوفديين بالمظاهرات ضد مجلس قيادة الثورة في الفترة من الرابع والعشرين حتى الثامن والعشرين من فبراير ١٩٥٤م ، وكان الإخوان يمثلون أكثر المشتركين في هذه المظاهرات والدليل على ذلك المقارنة بين عدد المعتقلين المنتمين لمختلف الأحزاب في مظاهرات الثامن والعشرين من فبراير ١٩٥٤، فقد بلغ عدد المعتقلين من الاخوان ٤٥ ، ومن الوفد ٥ ومن الشيوعيين ٤ ، ومن حزب أحمد حسين الاشتراكي ٢٠ ، وذلك نظرا للتنظيم الدقيق الذي كانت تتمتع به جماعة الاخوان المسلمين وجماعات الشيوعيين كان له تأثيره في سرعة تعبئتها لجماهيرها والدفع بهم في مواجهة الثورة عندما تسنح الفرصة .

ونظرا لضخامة المظاهرات التي عمت مصر والسودان (أخوال نجيب) واعتصام سلاح الفرسان وسلاح الحدود وطالبوا فيها بعودة الجيش إلى الثكنات واطلاق الحريات، أعلن مجلس قيادة الثورة في الخامس من مارس ١٩٥٤م بيانا جاء فيه ما يلى :

أولا : اتخاذ الإجراءات الفورية لعقد جمعية تأسيسية ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر وتجمع خلال شهر يوليو ١٩٥٤م على أن تتولى مهمتين الأولى أن تناقش مشروع الدستور الجديد وتقره ، والثانية : أن تقوم بمهمة البرلمان المؤقت إلى أن يتم عقد البرلمان الجديد وفقا لاحكام الدستور الذى ستقره الجمعية التأسيسية.

ثانياً : إلغاء الأحكام العرفية قبل الانتخابات بما لا يقل عن شهر .

ثالثا : إلغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من مارس فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى .

وشهد شهر مارس ١٩٥٤ حراكا ثوريا مضادًا لمجلس قيادة الثورة وبالأحرى ثورة مضادة لم تؤمن جماعة الإخوان بشعاراتها وانتهت تلك التحركات بإعلان مجلس قيادة الثورة لقرارات الخامس والعشرين من مارس ١٩٥٤ الآتية : السماح بقيام الأحزاب، وحل مجلس الثورة في ٢٤ يوليو وانتخاب حر مباشر للجمعية التأسيسية دون تعيين وتكون لها سلطة البرلمان ، كذلك على الجمعية أن تنتخب رئيسا للجمهورية فور انعقادها ، ولا حرمان من الحقوق السياسية ، كما أن مجلس الثورة لا يؤلف حزبا .

تمثل هذه القرارات نهاية مؤكدة لمجلس قيادة الثورة بل لثورة يوليو وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أنها تأذن بعودة الأحزاب وأوضاعها السياسية القديمة بأشكالها التي عرفتها مصر قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فقد قرر عبد الناصر أن يضرب الثورة المضادة وأن يسير بالثورة في اتجاه مرسوم وما كانت هذه القرارات التي ما صدرت إلا ضربا من المناورة اكتسب به مجلس الثورة وقتا للتحرك والتخطيط، فكانت جماعة الإخوان جزءا من هذه المناورة ، ولما لا ! والإخوان يعارضون عودة الأحزاب والنظام الديموقراطي معارضة تامة .

فقرر عبد الناصر في الخامس والعشرين من مارس ١٩٥٤ الإفراج عن الهضيبي وجميع المعتقلين من الإخوان، وقد لعب الملك سعود بن عبد العزيز دورا في هذا الإفراج فكان وقتئذ في زيارة للقاهرة وقال لعبد الناصر، حيث صرح عبد الرحمن عزام – مستشار الملك سعود والأمين السابق للجامعة العربية – لجريدة المصري في الخامس والعشرين من مارس ١٩٥٤ بأن : " الملك سعود تكلم مع عبد الناصر وقال له إن مصر وهي زعيمة الدول العربية والإسلامية لا يجدر أن يكون الإخوان المسلمين فيها في المعتقلات ولا يباشروا نشاطهم وايداع قاداتهم في السجون .

وكان عبد الناصر حريصا على ارضاء الملك سعود والتقارب معه في تلك الظروف، فأرسل عبد الناصر وفدا إليهم في السجن الحربي في ذات اليوم مكونا من محمد فؤاد جلال – الذي ولي الشؤون الاجتماعية في حكومة محمد نجيب و بعدها وزارة الارشاد القومي في تعديل ٩ ديسمبر ١٩٥٢ – و معه أخرون للتفاوض في التعاون مع الثورة وانهاء الخلافات بينهما، وكما ذكر صالح أبو رقيق فإن هذا الوفد ناشد قادة الاخوان انهاء الخلاف بإسم الوطنية واسم مصر، وطلب إليهم معرفة شروطهم، " فقلنا أن بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين قد اتهمنا بالخيانة والتآمر مع الانجليز، فلا بد من صدور بيان أخر يكذب هذا الافتراء" ، وتم الاتفاق على الافراج فورا عن جميع المعتقلين من الاخوان سواء كانوا مدنيين أم عسكريين وعودة الجماعة إلى ممارسة نشاطها بحرية كاملة واعادة أموالها المصادرة ومباني فروعها ومركزها، وأن يصدر مجلس الثورة بيانا ملطفا يبين الأسباب التي دعت المجلس لحلها ويعد ذلك إرضاء للإخوان .

فأبلغ الوفد هذا الكلام إلى عبد الناصر، ويضيف صالح أبو رقيق : "وكان الحل الذي حمله إلينا أن يتم الافراج عنا ثم يزورنا عبد الناصر مهنئا ويصافحنا ، فيكون في ذلك رد اعتبار لنا، وقد وافقنا على ذلك".

وبالفعل تم الافراج عن المعتقلين من الاخوان وصرح الهضيبي فور خروجه : "أن الجماعة ستقف منذ الآن فصاعدا إلى جانب الحكومة وعونا لها على طرد الانجليز من منطقة القناة" وفي منتصف الليل توجه عبد الناصر لزيارة الهضيبي في منزله فور الافراج عنه ، وفي تلك المقابلة تم الاتفاق على ضرورة تشكيل لجنة اتصال بالحكومة للتفاوض بشأن نقط الخلاف المعلقة، وقد كان هذا الاجتماع حاسما في تغيير موقف الاخوان المسلمين ، فقد استأنفوا نشاطهم وعقدوا أول اجتماع بعد الافراج عنهم، وصرح حسن الهضيبي قائل : " إن الجماعة قائمة وأنها أقوى مما كانت " وذلك قبل صدور قرار الغاء حلها ، ولم يمر يومان على ذلك حتى نشر في الثامن والعشرين من مارس قرار مجلس الثورة بإعادة الإخوان المسلمين وإزالة كل آثار الحل السابق .

على أي حال هذا الاتفاق الذي تم بين عبد الناصر والإخوان جعل عبد الناصر يسبق نجيب للعمل ، ولم يكن نجيب يتصور أن ينقلب عليه الاخوان في أقل من شهر وأن يتم اتفاق بين الإخوان وعبد الناصر بعد أن خرجت جموعهم في الثامن والعشرين من فبراير في مظاهرات لم تشهد مصر مثلها من قبل – على حد قول نجيب– تواجه نيران الشرطة والبوليس الحربي وتهتف بعودته ، لذلك تأخر في الاتصال بهم إلي ما بعد خروجهم من السجن الحربي ، ففي صبيحة السادس والعشرين من مارس اتصل بعبد القادر عودة في منزله واعتذر له عما لاقاه من تعذيب في فترة الاعتقال ، وحاول الاتصال بحسن الهضيبي ولكنه لم يتمكن من مكالمته بسبب وجوده في " الحمام"! وكان يتوقع بطبيعة الحال أن يرد الهضيبي على اتصاله به ليشكره على سؤاله عنه ، ولكن الهضيبي تجاهل ذلك تجاهلا تاما ، ويقول نجيب : " هنا وضح لي تماما أن جمال عبد الناصر قد اختار في هذه المرحلة أن يمضي في طريق الاخوان المسلمين ، وأنه اشترى صمتهم بإعادة جماعتهم وقد أغراهم ذلك على التهادن كفرصة انتهازية للقضاء تماما على فكرة عودة الأحزاب والحياة البرلمانية ، ثم الانفراد بالسلطة بعد ذلك " ، على أن اللواء نجيب لم ييأس ، فقد عاود الاتصال بحسن الهضيبي من خلال قائد حرسه محمد رياض ، فيقول أن محمد رياض اقترح عليه معاودة الاتصال ، ولكنه حذره من ذلك " لفقداني الثقة في اتجاه بعض زعماء الإخوان ومعارضتهم قيام الأحزاب والحياه الديموقراطية ، وعاد إلي محمد رياض في اليوم التالي ليبلغني أنه أرسل رسولا إلي حسن الهضيبي ، هو رياض سامي الذي أصبح بعد ذلك سفيرا لمصر في احدى الدول الإفريقية ، يستفسر عن حقيقة موقف جماعة الاخوان المسلمين ، واستعدادهم للخروج في مظاهرات شعبية عند الضرورة ، ولكن حسن الهضيبي رد بأن " الاخوان لم يتدبروا أمرهم بعد، وأنهم يفضلون الانتظار والهدوء حتى يتم الافراج عن كافة المعتقلين.

وقد فسر نجيب موقف الإخوان بقوله : " إن الاخوان المسلمين في لقائهم مع جمال عبد الناصر، لابد أنهم كانوا يفكرون بعقلية المعتقل الذي تحرر من سجنه ويريد أن يوازن بين أموره دون تورط ، وكان ذلك إيذانا بانتهاء دورهم " .

في حين يرى صلاح نصر أن موقف الإخوان يرجع إلى عدة عوامل أهمها : أولا شعورهم بأن كفة عبد الناصر داخل الجيش أصبحت أرجح من كفة نجيب بعد احباط حركة الفرسان ، ثانيا كراهيتهم لعودة الأحزاب السياسية القديمة واحتمال تقاربهم مع عبد الناصر ، وأخيرا أنهم كانوا في وضع يتطلب منهم الترقب والانتظار وبخاصة بعد حل جماعتهم واعتقال كثير منهم .

بينما يعلق البعض بأن الموقف في ٢٥ مارس كان مختلفا كلية بالنسبة للإخوان عنه في الثامن والعشرين فبراير، وذلك لأن الموقف في الخامس والعشرين من مارس يعني تصفية الثورة ورجوع الأحزاب وكذلك عودة مصطفي النحاس إلى الحكم، لكنه في الثامن والعشرين من فبراير كان يعني عودة اللواء محمد نجيب فقط ، وفرق كبير بين الموقفين .

وقد وضح الهضيبي وجهة النظر تلك بدقة بعد الافراج عنه في المؤتمر الذي عقدته الجماعة في الثلاثين من مارس بقوله : " لقد ظهر رأي ينادي بعودة الأحزاب القديمة إلى الوجود مرة أخرى، وإني لفي عجب شديد من هذه الجرأة وهذا المنطق، إن الأحزاب والهيئات النيابية السابقة عانت منها الدول أشد العناء ، فقد كان والدهم الفساد والمحسوبية ، وتفشى فيهم حب الذات، فلم يكن عملهم لوجه الله تعالى ولكن عملا لوجه الشيطان، أفهم أن شخصا ينادي بعودة الأحزاب القديمة كي تباشر مهامها، فنحن إذ نطالب بالحياة النيابية، فإنما نطالب بحياة نيابية نظيفة سليمة مكفولة في ظلها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية القول " .

ومع ذلك فإن شراء عبد الناصر صمت الاخوان في تلك اللحظات الحرجة من تاريخ مصر يعتبر من أبرع الضربات التي وجهها في حياته السياسية فمن المحقق أن تكرار مظاهرات السابع والعشرين والثامن والعشرين من فبراير في ذلك الحين ، كان فيه القضاء المبرم على عبد الناصر وعلى الثورة كلها، و صحيح أن الاتفاق لم يتجاوز الوقوف موقفا سلبيا في الصراع، و لكن هذا الموقف السلبي كان يساوي تماما تسديد الاخوان المسلمين الحراب إلى صدر محمد نجيب وصدر الحياة الليبرالية في مصر، وقف الإخوان بجانب مجلس قيادة الثورة في مواجهة السياسيين القدامى، و بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية وأخرون مؤيدين لنجيب وعودة الجيش إلى الثكنات وعودة الديموقراطية .

ففي الثامن و العشرين من مارس وبعد ثلاثة أيام من الحرية الكاملة وغير المحدودة للمعارضة، تحرك ناصر وامتلأت الشوارع في ذلك اليوم بالمظاهرات الشعبية، والتي تطالب بالحفاظ على الثورة وأهدافها ، وباستمرار إلغاء الأحزاب السياسية ، وتم استخدام العمال عن قصد وبشكل فعال لأهداف سياسية للمرة الأولى في التاريخ المصري وتوقع السفير الأمريكي كافري أن تحسم العمال الصراع لصالح مجلس قيادة الثورة .

وبالفعل قام عمال النقل ومعهم تشكيلات من البوليس الحربي متنكرين بملابس مدنية وأعضاء هيئة التحرير وطالبوا بإلغاء قرارات ٢٥ مارس، وبعد أن نجح تنفيذ اعتصام العمال ودعوتهم للإضراب العام اجتمع مجلس قيادة الثورة يوم ٢٩ مارس وأصدر التقريرين التاليين :

- تأجيل تنفيذ القرارات التي صدرت في ٢٥ مارس ١٩٥٤ حتى نهاية فترة الانتقال .
- تشكيل مجلس وطني استشاري يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات .

وفي ذات المساء أصدرت الحكومة أوامر بحظر التظاهر منذ الآن فصاعدا ، وفي اليوم التالي قرر مجلس قيادة الثورة مرة أخرى وتنفيذا للإرادة الشعبية التي عبرت عن نفسها بوضوح واستجابة لها بأن تأخذ على عاتقها مسئولية الحكم كاملة ، ومن جديد ألغيت كافة الأحزاب السياسية – باستثناء جماعة الإخوان– الذين وعد قادتهم بحسن التصرف – على حد قول نجيب – وهكذا عاد الهدوء من جديد ، في ظل احتلال عسكري فعلي لشوارع القاهرة .

انتهت أزمة مارس بالقرارات التي أعلنها مجلس قيادة الثورة في الثامن والعشرين من مارس بتخليه عن قرارات الخامس والعشرين من مارس، التي تعد متفقة تماما مع ما رمت إليه الثورة والإخوان معا بعدم السماح للأحزاب القديمة بالعودة مرة أخرى، ولم يعد في الحلبة السياسية سوى مجلس قيادة الثورة والإخوان ليتصارعوا مرة أخرى، بعد أن تأجل الصراع بينهما منذ صدور قرارات الخامس من مارس التي نصت على عودة الحياة النيابية والأحزاب القديمة حتى صدور قرارات الثامن والعشرين مارس ١٩٥٤م.

٤ –عودة الصدام بين الإخوان والثورة، وحادث المنشية.

كان أول الخلاف حول ما اتفق عليه في السجن الحربي حول " الافراج عن المعتقلين الاخوان من المدنيين والعسكرين ، واعادة من فصل منهم من العسكريين إلي الخدمة " وقد أفرج عبد الناصر عن المدنيين ولكن ماطل في الافراج عن المعتقلين العسكريين وعلى رأسهم : عبد المنعم عبد الرؤوف ، حسين حمودة ، أبو المكارم عبد الحي ، معروف الحضري ، وبرر عبد الناصر ذلك بأن الإفراج عنهم دون محاكمة واعادتهم إلى الخدمة سيتيح الفرصة لإعادة تشكيلات لهم في الجيش وتقوية الجهاز السري ، وقد بأت بمحاكمة الأول .

أما مسألة الخلاف الثانية فكانت حول " اصدار مجلس قيادة الثورة بيانا يوضح فيه حقيقة الأسباب التي اعتبرتها داعية لحل الجماعة " وكانت أهمية اصدار هذا البيان جسيمة للجماعة ، لأنه يعد بمثابة اعلان حسن نوايا من جانب عبد الناصر ، إذا يقطع عليه الطريق لضربة يوجهها للإخوان على نفس أسباب الحل القديمة ، وقد ماطل عبد الناصر في اصدار هذا البيان ، مما كان يعني أنه يدخر الأسباب القديمة لضربة جديدة .

على إثر تخلي عبد الناصر عن اتفاقه مع الجماعة ، واستجابة للضغوط العنيفة التي تعرض لها الهضيبي أرسل بخطاب لعبد الناصر طالبه فيه بعدة مطالب هي : اعادة الحياة النيابية في فترة الانتقال ، والغاء الاجراءات الاستثنائية والأحكام العرفية ، واطلاق الحريات وخصوصا حرية الصحافة وحريات المعتقلين وبعض المحكوم عليهم من المحاكم الاستثنائية ، وقد وجد هذا الخطاب طريقه إلى الشارع المصري على هيئة منشورات مما يعني أن الصراع انتقل إلى العلن ، ومما صعد حدة الخلاف هجوم الجماعة على قيادة الثورة بتوزيعها منشورات اتهمت فيها قيادة الثورة بالتهاون في المسألة الوطنية وبأنها وقعت اتفاقا سريا مع اسرائيل ، ينص على أن تلزم مصر الحياد تجاه النزاع العربي الاسرائيلي مقابل أن تلزم اسرائيل الحياد في الصراع المصري البريطاني ، كما تضمن الانسحاب المصري من سيناء – فيما عدا قوات رمزية – وبذل جهود إسرائيلية مصرية مشتركة للحفاظ على استمرار استتباب الهدوء في جبهة غزة .

وقد حدثت اختلافات في داخل الجماعة نفسها وانقسمت على ثلاث مجموعات، مجموعة على رأسها " البهي الخولي " ويري الاستمرار في تأييد الثورة، ومجموعة على رأسها "الهضيبي " ويرى أنه لا يمكن التعاون مع الثورة ولا يمكن التوصل على تعاون معها، ومجموعة ثالثة تحاول التوفيق بين الاتجاهين وعلى رأسها محمد خميس حميدة وكيل الإخوان، وقد رفض الهضيبي التعاون مع الثورة بعد أن أخلف عبد الناصر وعوده التي قدمها له في السجن الحربي، ومن هنا تأزمت العلاقة بين الإخوان والثورة من جديد، حتى سافر الهضيبي في يونيو ١٩٥٤م إلى سوريا.

وبعد سفر الهضيبي سعى محمد خميس حميدة إلى التفاهم مع عبد الناصر حول " الأمور المعلقة" وهي ما اتفق عليه في السجن الحربي وقد رد عبد الناصر على ذلك بأنه لا يمكن إقامة حكومة ديمقراطية مع وجود أجهزة سرية ترهب المواطنين وترهب الحكومة وترهب السياسات القائمة عليها ، ومن ثم فلابد من حل هذه الأجهزة، وإذا كان الإخوان يريدون إثبات حسن نيتهم فهذا يأتي على ثلاث خطوات " تهاون ، فتفاهم ، فتعاون " ، ووعد بإرسال خطاب بإلغاء الحل والتصرف في مسألة الضباط ، ويقول محمد خميس واتفقنا عند الرئيس باستعداد كامل بأن نسير في الوضع " تهاون فتفاهم، فتعاون " وبدأنا نخطو خطوات في هذا السبيل وكانت فرصة إن المرشد غايب في سوريا، وبعد هذا تعثرت العلاقة بين الطرفين نتيجة لعدم تنفيذ عبد الناصر اتفاق السجن الحربي الذي عقده مع الهضيبي .

كما جاءت اتفاقية الجلاء التي وقعها بالأحرف الأولى مع الإنجليز، وقد علق مرشد الإخوان عليها أثناء وجودة في زيارة لسوريا بأنها خيانة وطنية للبلاد وأنها ليست في صالح مصر .

أثار تصريح الهضيبي مجلس قيادة الثورة واعتبره عبد الناصر كبيرة من الكبائر وهجوما عليه بسلاح بتار والقضاء عليه سياسيا، مما أدى إلى زيادة التوتر بين الطرفين ، وزاد الأمر سوءاً ذلك البيان المطول والأكثر تفصيلا الذي ينقد الاتفاق والذي تضمنه خطاب موجه إلى عبدالناصر في الثاني أغسطس وموقع من وكيل الجماعة باسم مكتب الإرشاد، وقد نشر على الملأ أيضاً باستخدام آلة طبع المنشورات السرية ، واقترح يوسف طلعت مع صلاح شادي تنظيم مظاهرة مسلحة لمقاومة الاتفاقية ووافق صلاح شادي على ذلك في حين يذكر محمد فرغلي أن معارضة الإخوان للاتفاقية هي معارضة المرشد فقط وليس معارضة مكتب الإرشاد ، وقصد من المعارضة مجرد المعارضة فقط.

على أية حال شهدت الفترة من نهاية يوليو وحتى اعلان الاتفاق النهائي لإتفاقية الجلاء في التاسع عشر من أكتوبر ١٩٥٤ حربا كلامية في صورة منشورات للاخوان وهجوم الحكومة عليهم في الصحف والمجلات، وشهدت تلك الفترة صدامات بين البوليس وجماعة الاخوان ، ونشطت حملة الإعتقالات ، وعاد التنظيم السري للعمل من جديد في شهر أغسطس، وبلغت الصدامات ذروتها في الثامن والعشرين أكتوبر ١٩٥٤م عندما تعرض عبد الناصر لعملية اغتيال أثناء القاؤه لخطاب في المنشية بمناسبة مرور عامين على الثورة وطرد فاروق ، ويؤكد الاخوان أنها كانت مدبرة من قبل السلطة لضربهم.

إلا أن مناصري الثورة يؤكدون أنها مؤامرة واسعة بتخطيط من الجهاز السري لتصفية أعضاء مجلس قيادة الثورة ونحو ١٦٠ ضابطا من ضباط الجيش تمهيدا للاستيلاء على السلطة وقد ضبطت في مخابئ الاخوان مفرقعات تكفي لنسف جانب كبير من القاهرة والاسكندرية ووضع شحنات الديناميت في كل الكباري والمصانع في كافة أرجاء البلاد، وشل المواصلات واغتيال مائة آخرين بخلاف أعضاء المجلس العسكري الحاكم من ضباط الجيش والشخصيات المدنية، وكل رؤساء الحكومات العربية .

ويميل الباحث إلى أن الإخوان حاولوا اغتيال عبد الناصر في المنشية حيث أنه في مطلع أكتوبر ١٩٥٤ قررت قيادة الجهاز السري القيام بأعمال إرهابية ، بقصد اغتيال عبد الناصر أولا ثم يتخلص – بتحديد اللفظ – من الضباط الأحرار بأي صورة سواء بالاعتقال أو بالخطف أو بالقتل ، وقد اختارت القيادة محمود عبد اللطيف – وهو سمكري من ضاحية إمبابة بالقاهرة – لإنجاز هذا العمل من بين عشرة أشخاص تابعين للجهاز السري للإخوان، و يشير البعض أن بعض أفراد التنظيم السري قد سربوا تلك المعلومات إليه وبدوره نقلها إلى عبد الناصر ، وقد أبلغ هنداوي دوير – المحامي وقائد قطاع إمبابة – محمود عبد اللطيف بهذا القرار بناء على تكليف من ابراهيم الطيب –أحد أفراد الجهاز السري – وبدون علم حسن الهضيبي الذي رفض هذا التوجه جملة و تفصيلا، وترك له ثلاثة أيام مهلة لاتخاذه قراره ، و في ١٩ أكتوبر وهو اليوم الذي وقع فيه عبد الناصر معاهدة الجلاء مع البريطانيين ، قرر عبد اللطيف قبول مهمة اغتياله –بسبب ما ارتكبه من خيانة بتوقيعه للمعاهدة التي أهدرت حقوق الأمة، وقد خطط لتنفيذ المهمة في نفس اليوم إلا أن الظروف لم تكن مواتية – وسط هذا الحشد المتجمع والمختار بعناية – لتنفيذ الخطة بنجاح ، لذا تم تأجيلها إلى وقت أكثر ملاءمة ، فاختير يوم السادس والعشرين من يوليو يوم إلقاء عبد الناصر خطابه في ميدان المنشية بالأسكندرية ، أي أن عبد الناصر كان على دراية تامة بخطتهم لإغتياله منذ أن شرعت الجماعة في ذلك من خلال عيونه في الجماعة وبخاصة في التنظيم السري معتمدا على صلاته القديمة وصلات بعض المقربين إليه من الضباط الأحرار بأصدقائهم القدامى في التنظيم السري ، وربما أن يكون عبد الناصر قد تدخل من خلال هؤلاء بإتمام تلك المحاولة وفي ذات الوقت بإفشالها لتحقيق من ورائها مئارب عدة من بينها مشاركة الشعب في الحكم على جماعة الإخوان –أي القضاء عليها – وتحقيق انتصارا عليها شخصيا ودعائيا من وراء تحقيق تلك الحادثة، وكذا التخلص من آخر المعارضين له في المشهد السياسي المصري .

وعلى أثر هذه الحادثة شنت الحكومة عملية اعتقالات واسعة تجاه الإخوان ، وشكل مجلس قيادة الثورة ثلاث دوائر لمحاكمة الإخوان وأطلق عليها محكمة الشعب كل أعضائها من العسكريين هم : جمال سالم رئيسا ، والأعضاء أنور السادات وحسين الشافعي ، وذلك لمحاكمة الإخوان الذين بلغ عددهم أكثر من ألف ينتمون إلي الجماعة ، وبلغ عدد المسجونين في نوفمبر ١٩٥٤ حوالي ألف سجين و١١ ألف معتقل ، وحكم بالإعدام على : هنداوي دوير وإبراهيم الطيب ويوسف طلعت ، ومحمود عبد اللطيف ، وعبد القادر عودة ومحمد فرغلي كما حكم بالإعدام على الهضيبي ولكن خفف إلى المؤبد، والجدير بالإضافة أنه في الجلسات الأولى للمحاكمة أدى ذكر اسم محمد نجيب إلى عزله من منصبه كرئيس للجمهورية وتحديد إقامته من منزله ويذكر أنه قبدأت محاكمات الاخوان قبل اعتقاله بيوم وانتهت بعد اعتقاله بيوم .

ويذكر " چول چوردون " Joel Gordon معتمداً على تقارير أوردتها الحكومة ، فقد حاكمت محكمة الشعب في الأشهر الأولى من عام ١٩٥٥م (٨٦٧) من الإخوان، كذلك قدم للمحاكمة في أكتوبر ١٩٥٥م (٢٥٤) من الإخوان أيضا وأيا كان عدد المسجونين أو المعتقلين من الإخوان، فإن هذه الأعداد تشير إلى دلالة واحدة هي أن المعتقلات كانت مليئة عن بكرة أبيها بعناصر الإخوان .

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من قادة الإخوان قد هربوا إلى البلاد العربية مثل الأردن وسوريا مما أحدث توتراً في العلاقات بين مصر وتلك الدول بالإضافة إلى أن هذه الدول مثل الأردن التي كانت تختلف سياستها في بعض الأحيان مع مصر ، كانت تسمح لهؤلاء بانتقاد الحكومة المصرية عبر وسائل الإعلام ، فقد قام الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف الذي تواجد في الأردن ، قد سهلت له الانتقاد للحكومة المصرية بشكل لاذع في أثناء أزمة الأردن ١٩٥٧م.

في حين حاولت بعض عناصر الإخوان في الخارج التقرب إلى حكومة الثورة وطالبوها بالإفراج عن المعتقلين من الإخوان لكي يشتركوا في التصويت على الدستور في يناير ١٩٥٦م والإدلاء برأيهم فيه ، وقد احتجوا على بعض مواد دستور ١٩٥٦م ،وقد صرح محمد كامل الشريف –أحد قيادات الاخوان الفارين إلى الأردن – أنه بعث للجرائد المصرية بانتقاداته على الدستور ولكنها لم تنشر رغم أن السلطات في مصر أعلنت رفع الرقابة عن حرية الكتابة حول الدستور ونقده . وعندما أمم عبد الناصر قناة السويس في السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٦ أيد بعض من الإخوان المسلمون في سجن الواحات الخارجة وعلى رأسهم خميس حميدة وضباط الجيش والبوليس والبحرية قرار تأميم قناة السويس وأرسلوا برقية لعبد الناصر بهذا الشأن ، ولكن لم تأت هذه المحاولات من قبل الإخوان بثمارها فلم يفرج عن المعتقلين منهم . كان عامي ١٩٥٧ – ١٩٥٨م بالنسبة للإخوان لم يطرأ أي جديد في العلاقة بين الطرفين ، بل استمرت الثورة في اعتقال عناصر الإخوان ومحاربتهم، في المقابل نشطت جماعة الإخوان خلال عام ١٩٥٧م وخاصة في محافظات القاهرة والجيزة ، والدقهلية ، وضمت عناصر جديدة من شباب الإخوان الجدد بعيداً عن قدامى الإخوان الذين اعتبروا نشاطهم جنوناً أو تهوراً لمن يفكر فيه، ولجأ الشباب إلى العمل السري المنظم، ولم يظهور طيله سنوات الوحدة مع سوريا ١٩٥٨–١٩٦١م، وكذا ستينات القرن الماضي حت اكتشف التنظيم السرى في عام ١٩٦٥م بقيادة سيد قطب.